



الفكر النحوي والصرفي

عند أبي العباس أحمد الأقلشي (ت ٥٥٠هـ)
من خلال كتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء)
عرضاً ومناقشة

إعداد

د / محمد محمد أحمد عبد الباري

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢ هـ = ٢٠٢١ م





الفكر النحوي والصرفي عند أبي العباس أحمد الأقبليشي (ت 550هـ)
من خلال كتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء) عرضاً ومناقشة

الفكر النحوي والصرفي عند أبي العباس أحمد الأقبليشي (ت 550هـ) من
خلال كتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء) عرضاً ومناقشة

د/ محمد محمد أحمد عبد الباري

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنوفية - جمهورية
مصر العربية.

البريد الإلكتروني:

mohamedabdelbary.lan@azhar.edu.eg



ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة عدد من المسائل النحوية والصرفية التي يبرز من خلالها الفكر النحوي والصرفي لأبي العباس أحمد بن معد الأقبليشي، وهو أحد علماء العقيدة الذين أدركوا قيمة القاعدة النحوية والصرفية في استنباط الأحكام الشرعية المرتبطة بالعقيدة، وذلك في ضوء كتابه: (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء)، وقد شرح المؤلف فيه أسماء الله الحسنى وصفاته العُلا، وهو من أهم الشروح وأوسعها في هذا الميدان على الإطلاق، وقد اهتم الشيخ الأقبليشي في هذا الكتاب بالجانب اللغوي الذي يظهر جلياً في شرحه، ولا عجب في ذلك، فهو عالم نحوي لغوي متعدد الثقافات، وسيوضح ذلك من خلال دراسة مسائل النحو والصرف التي وردت في كتابه.

وقد اشتملت هذه الدراسة على تعريف موجز بالشيخ الأقبليشي وكتابته المذكور، ثم عرض المسائل النحوية والصرفية التي أوردها في ثنايا شرحه لأسماء الله الحسنى، ومناقشة هذه المسائل، وبيان موقفه منها، في ضوء ما ورد في المصنفات النحوية واللغوية، مع بيان الرأي الراجح مؤيداً بالدليل والبرهان ما أمكن.

الكلمات المفتاحية: (الفكر النحوي - الأقبليشي - الإنباء - العقيدة).

**The grammatical and pure thought of
AbuAbbas Ahmed al-Al-Aqlishi (T550H) Through
his book News in explaining the facts of qualities
and names presentation and discussion**

Dr. Mohammed Mohammed Ahmed Abdul Bari
Assistant Professor in the Department of Linguistics
at the Faculty of Arabic Language in Manufiya -Arab
Republic of Egypt.

E-mail:mohamedabelbary.lan@azhar.edu.eg



Abstract

This research aims to study a number of grammatical and purely issues through which the grammatical and pure thought of Abu Abbas Ahmed bin Moad al-Alqalishi, one of the scholars of the faith who understood the value of the grammatical and pure rule in the development of shariah provisions associated with the faith, is highlighted in the light of his book: (News in explaining the facts of attributes and names) In it, the author explained the names of God al-Hassani and his recipes, one of the most important and widely described in this field, and sheikh Al-Al-Alqalishi was interested in this book on the linguistic aspect that is evident in his explanation, and no wonder, he is a multicultural linguistic grammatical scientist, and this will be illustrated by the study of the issues of grammar and exchange contained in his book.

This study included a brief definition of the Sheikh Al-Aqlishi and his book, and then presented the grammatical and purely matters mentioned by Sheikh Al-Alyishi in his explanation of the names of God, the discussion of these issues, and the statement

الفكر النحوي والصرفي عند أبي العباس أحمد الأقبليشي (ت550هـ)
من خلال كتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء) عرضاً ومناقشة

of his position on them, in the light of the grammatical and linguistic works, with the most likely statement of opinion in support of evidence and proof as much as possible.

Keywords: (Grammatical Thought - Al-Aqlishi - News - Creed...)



المقدمة

الحمدُ لله على جزيْلِ نِعْمِهِ، وتواترِ آلائِهِ وَمِنِّهِ، والصَّلَاةِ والسَّلَامِ على النَّبِيِّ المُرْتَضَى، والحَبِيبِ المُرْتَجَى؛ سيّدنا محمدٍ -صلى الله عليه وسلم- النَّبِيِّ العَرَبِيِّ، والرَّسولِ القَرَشِيِّ؛ صَفْوَةَ الأنبياءِ، وأفصحِ البَلغَاءِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وتابعيهِ، ومن نَحَا نَحوهِم، واهتدى بهديهِم، وسلك سبيلَهُم، إلى يوم الدين، وبعد:



فهذه الدراسة تبرزُ صورةً من صور التَّفَاعُلِ بين علم العقيدة وعلوم العربية، وذلك من خلال كتابٍ من كتب التراث، وهو كتاب (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء) للعلامة الحافظ المحدث أبي العباس أحمد بن معدّ الأقبليشي الأندلسي المالكي (ت ٥٥٠هـ)، وهو عالم من علماء العقيدة، يعتقِدُ معتقِدَ أهل السُّنَّةِ والجماعة، ويتنصر لمذهبهم، وقد ضمَّن هذا العالم كتابه المذكور عددًا من المسائل النحوية والصرفية، ساقها في ثنايا شرحه، فأردت جمع هذه المسائل، ومناقشتها؛ لأف من خلالها على الفكر النحوي لهذا العالم اللغوي، وجعلت هذه الدراسة تحت عنوان: **الفكر النحوي والصرفي عند أبي العباس أحمد الأقبليشي (ت ٥٥٠هـ) من خلال كتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء). عرضًا ومناقشة** ونعني بالفكر النحوي هنا: ما خلّفه النُّحاة من رصيد معرفي حول نظام هذا

اللسان الشريف، وخصائصه، وضوابط تنظيمه.^(١)

واقترضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

(١) ضوابط الفكر النحوي د. محمد عبدالفتاح الخطيب ١/ ٢٧، دار البصائر، القاهرة،

ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

ففي المقدمة تحدّث عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي

فيه.

أما المبحثان، فقد جعلت أولهما تحت عنوان: الشيخ الأقليشي
وكتابه (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء)، وفيه تحدّث عن:
الأقليشي من حيث اسمه ولقبه وكنيته، ومولده ونشأته، وشيوخه وتلاميذه،
ومصنفاته، ومنزلته العلمية، ووفاته، ثم تحدّث عن كتابه (الإنباء في شرح
حقائق الصفات والأسماء) وقيّمته العلمية.

وجعلت المبحث الثاني تحت عنوان (آراء الأقليشي النحوية
والصرفية في كتابه الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء)، وفيه قمت
بوضع عنوان مناسب للمسألة، ثم بنقل نصّ الأقليشي الذي يتضمن حديثه
عن هذه المسألة، ثم قمت بمناقشتها من خلال ما ورد في المصنفات
النحوية من أنظمة وأقيسة وشواهد، وفي ختام المسألة أرجّح ما أراه راجحاً،
معضداً ذلك بالدليل ما أمكن.

وأما الخاتمة، فقد بيّنت فيها أهمّ النتائج والملاحظات التي أسفر
عنها البحث.

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يدخر لي عنده أجرها؛ إنّه نعم
المولى، ونعم النصير.

الباحث

المبحث الأول :

التعريف بالشيخ الأقبليشي وكتابه

١ - اسمه، ولقبه، وكنيته :

هُوَ الْعَلَمَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ مَعَدِّ بْنِ عَيْسَى بْنِ وَكَيْلِ التُّجَيْبِيِّ،
الدَّانِي^(١)، الْأَقْلِيشِيِّ^(٢)، الْأَنْدَلِسِيِّ، الْإِسْكَندَرِيِّ، الْمُحَدَّثِ، النَّحْوِيِّ اللَّغَوِيِّ،
الْمُحَدَّثِ، الزَّاهِدِ، الْمَالِكِيِّ^(٣)، وَيَلْقَبُ بِ(ابْنِ الْأَقْلِيشِيِّ)، أَوْ بِ(الْأَقْلِيشِيِّ)،
وَكَنِيَّتُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، أَوْ أَبُو جَعْفَرٍ، أَوْ شَهَابُ الدِّينِ.^(٤)



(١) نسبة إلى (دانية) التي ولد بها، وهي مدينة حصينة من مدن شرق الأندلس، تقع على ساحل البحر المتوسط، وتعد قاعدة من قواعد شرق الأندلس، وتعتبر ميناء رئيساً من موانئ شرق الأندلس، وتكثر فيها حركة السفن، كما تصنع فيها الأساطيل وتخرج منها أساطيل الغزو، وقد فتحت (دانية) على يد المسلمين سنة (٩٤هـ) على يد عبد العزيز بن موسى بن نصير، في عهد أبيه .

ينظر نفح الطيب ٢/ ٥٩٢، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) أُقْلِيشُ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ الْقَافِ، وَهِيَ بَلَدَةٌ بِالْأَنْدَلُسِ، مِنْ أَعْمَالِ (شَتْمَرِيَّةٍ)، بَنَاهَا الْفَتْحُ بْنُ مُوسَى بْنِ ذِي النُّونِ، وَفِيهَا كَانَتْ ثَوْرَتُهُ وَظُهُورُهُ فِي سَنَةِ (١٦٠هـ)، ثُمَّ اخْتَارَ أَقْلِيشُ دَاراً وَقَرَاراً، فَبَنَاهَا وَمَدَّنَهَا . ينظر الروض المعطار في خبر الأقطار ص ٥١، ٥٢، وتاج العروس من جواهر القاموس، مادة (قلش).

(٣) ينظر إنباه الرواة ١/ ١٧١، ونفح الطيب ٢/ ٥٩٨، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٢، ومعجم المؤلفين ١/ ٣١٠، والأعلام ١/ ٢٥٩.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٥٨، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ٢٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٨، ٣٩٢، والأعلام ١/ ٢٥٩.

٢ - مولده ونشأته :

ذكرت المصادر التي ترجمت للأقلبي أنه ولد بمدينة (دانية) بالأندلس، سنة (٤٧٨ هـ)، وفيها كانت نشأته العلمية، فقد تلقى العلم منذ صغره على يد أبيه، ثم على يد جماعة من شيوخ بلدته،^(١) ثم رحل إلى (بلنسية)^(٢)، وأقام بها مدة، تعلم فيها العربية والآداب عن شيخه أبي محمد البطليوسي وغيره، ثم رحل إلى (المريّة)^(٣) واتصل فيها بشيخه ابن عطية، وابن العريّف، ثم رحل إلى المشرق سنة (٥٤٢ هـ)، فأدّى الفريضة، وجاور بمكة سنين، وسمع بها من أبي الفتح الكروخي، ثم رجع إلى المغرب، وحدث بالأندلس والمشرق^(٤).



(١) ينظر نوح الطيب ٢/٦٠٠، ٥٩٩، والعقد الثمين ٣/١٨٢، والأعلام ١/٢٥٩، وهديّة العارفين ١/٨٥، وبغية الوعاة ١/٣٩٢، وتاريخ الإسلام ٣٧/٣٨٩، وسير أعلام النبلاء ٢٠/٣٥٨.

(٢) (بلنسية) مدينة تقع في إقليم شرق الأندلس على مسافة ثلاثة أميال من ساحل البحر المتوسط، وكانت في العصر الإسلامي قاعدة من أهم قواعد الأندلس، وهي مدينة حسنة، جمعت البر والبحر، والزرع والضرع، والسهل والجبل. ينظر معجم البلدان ١/٤٩٠.

(٣) (المريّة): مدينة حديثة النشأة نسبيًا مقارنة بباقي مدن إسبانيا، أمر ببنائها الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله سنة (٣٤٤ هـ)، وجاء اسمها من وظيفتها إذ كانت تتخذ مرأى ومرصدًا للمدينة بجانة، وتعتبر هي وبجانة بابي الشرق، وصارت منذ (٣١٠ هـ) ذات مكانة كبرى، وفي عهد المستنصر ارتفعت المريّة إلى مصاف المدن الأندلسية الكبرى كقرطبة وغرناطة. ينظر الروض المعطار ص ٥٣٧.

(٤) ينظر نوح الطيب ٢/٥٩٩، وتاريخ الإسلام ٣٧/٣٩٠، وبغية الوعاة ١/٣٩٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٢٧٦، والتكملة لكتاب الصلة ١/٥٦، ٥٧.

تتلمذ الشيخ الأقبليسي علي يد كثيرٍ من علماء عصره في بلاد الأندلس،
والمشرق، وأشهرهم: ^(١) أبو علي الغساني الحسين بن محمد الجيّاني الحافظ
(ت ٤٩٨هـ)، وأبو علي حسين بن محمد بن فيرة بن حيّون (ت ٥١٤هـ)،
وأحمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الخزرجي العبادي الأندلسي
الداني الفقيه (ت ٥٢٠هـ)، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد
البطلّيوّسيّ النحوي (ت ٥٢١هـ)، وعبد الله بن عيسى الشيباني، أبو محمد
القنّبيّ الحافظ (ت ٥٣٠هـ)، أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى، أبو العباس
الخزرجي (ت ٥٣٢هـ)، وأحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله، أبو
العباس بن العريّف (ت ٥٣٦هـ)، وطاهر بن عبد الرحمن بن سعيد بن أحمد
الأنصاري، أبو الحسن، المعروف بابن سبيطة الداني، (ت ٥٤٠هـ)، وأحمد
بن محمد بن عمر التميمي (ت ٥٤١هـ)، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن
عبد الرحمن بن عطية الغرناطي (ت ٥٤٢هـ)، وعباد بن سرحان بن مسلم بن
سيد الناس، أبو الحسن المعافري الأندلسي الشاهد (ت ٥٤٣هـ)، ويوسف
بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فيرة الليثي (ت ٥٤٦هـ)، ومحمد بن
الحسن بن محمد بن سعيد المقرئ، المعروف بابن غلام الفرس
(ت ٥٤٧هـ)، وأبو بكر معدّ بن عيسى الأقبليسي، والده، سمع منه الحديث،



(١) ينظر نفع الطيب ٢/ ٥٩٩، والتكملة لكتاب الصلاة ١/ ٥٧، ٥٦، ٤٤، ٤٣ وسير أعلام
النبلاء ٢٠/ ٣٥٨، ٣٩٢، وإنباه الرواة ١/ ١٧٢، والعقد الثمين ٣/ ١٨٢، وتاريخ
الإسلام ٣٧/ ٣٨٩، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٢.

وعبد الملك بن عبد الله، أبو الفتح الكروخي (ت 548هـ)، وأبو الحسن، طارق بن موسى بن يعيش بن الحسين بن علي بن هشام المخزومي، صهره (ت 549هـ)، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن خيرة القرطبي المالكي (ت 551هـ)، وأحمد بن محمد بن أحمد (ت 576هـ).

٤ - تلاميذه :

كثر تلاميذ الأقليشي، والآخذون عنه، وقد أفردت كتب التراجم بعض هؤلاء التلاميذ بالذكر في ترجمة الأقليشي، ثم في تراجم هؤلاء التلاميذ أنفسهم، وأشهرهم: ^(١) أبو أحمد الأقليشي، ابنه، وأحمد بن محمد بن جعفر بن سفيان المخزومي، الوزير أبو بكر بن سفيان (ت 566هـ)، وجعفر بن أحمد بن محمد بن جعفر المخزومي، (ت 680هـ)، وعمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين، أبو حفص القرشي العبدري الميانشي (ت 581هـ)، وأبو بكر بن بيش بن محمد بن علي بن بيش العبدري (ت 582هـ)، وعلي بن أحمد بن كوثر، أبو الحسن المحاربي الغرناطي، وأبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن جزبي الأندلسي البلنسي الفقيه، (ت 583هـ)، (ت 589هـ)، ومحمد بن يوسف بن مفرج بن سعيد البُنائي، والمعروف بـ (ابن الخباز) (ت 593هـ)، وحاتم بن سنان بن بشر، أبو الجود الحبلي

(١) ينظر التكملة لكتاب الصلة ١/ 69، 57، 2/ 73، 4/ 108، الذيل والتكملة 1/ 544، 2/ 73، وتاريخ الإسلام 32/ 342، 344، 37/ 390، ونفح الطيب 2/ 599، وتاج العروس «ح ب ل».

المقريء (ت ٥٩٨هـ)، وعتيق بن علي بن عبد الله بن محمد التجيبي، أبو بكر، المعروف بـ (الاردي).

٥ - مؤلفاته:

ترك الشيخ الأقبلي تراثاً طيباً يكشف عن ثقافة واسعة في التأليف، ومن أهمها: ^(١) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، ^(٢) وأربعون حديثاً في فضل العلم والعلماء والمتعلمين، وإعانة اللهفان في تفسير الأملاك والجان، وأنوار الآثار المختصة بفضل الصلاة على النبي المختار - ﷺ -، ^(٣) والبحر المرید في الموضوعات في الأحاديث الموضوعية، وتفسير الفاتحة، ^(٤) والحقائق الواضحات في شرح الباقيات الصالحات، والدر المنظم في مولد النبي الأعظم، والدر المنظوم فيما يزيل الغموم والهجوم، ^(٥) وشرح الباقيات الصالحات في بروز الأمهات، وشفاء الصدر في ليلة القدر، وشفاء الظمان في فضل القرآن، والغرر من كلام سيد البشر، وهو في

(١) ينظر هدية العارفين ١/ ٨٥، والبغية ١/ ٣٩٢، وديوان الإسلام ١/ ١٤٥، وسلم الوصول ١/ ٢٥٥، وإيضاح المكنون ٣/ ٤٥١، والديباج المذهب ص ٧٤، ونفح الطيب ٢/ ٥٩٩، وإيضاح المكنون ٤/ ٣١٦، والأعلام ١/ ٢٥٩، وتاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٧٦.

(٢) وهو محل هذه الدراسة، وسنخصه بحديث مستقل لاحقاً إن شاء الله.

(٣) حققه د/ محمد عزوز، الأستاذ بكلية الآداب، جامعة المنوفية، وطبع في دار ابن حزم في بيروت سنة ٢٠٠٣م

(٤) حققه د/ أحمد الجندي، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ٢٠١٠م.

(٥) حققه أبو حذيفة إبراهيم بن محمد، ونشرته مكتبة دار الصحابة بمصر ١٩٩٠م.

الحديث، والكوكب الدرّي - في الحديث النبوي، ومجالس المجالس عن قواعد التصوف، وغير ذلك.

٦ - مكانته العلمية:



لقد حظي الشيخ الأقبليشي بمنزلة علمية رفيعة، ومكانة مرموقة بين أهل العلم؛ لثقافته المتنوعة، وملكته التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، فهو من أهل المعرفة باللغات، والأنحاء، والعلوم الشرعية، وكان متفنناً في علوم شتى، عالماً، عاملاً، متصوّفاً، شاعراً، مع التقدّم في الصّلاح، والزهد، والورع، والإعراض عن الدنيا وأهلها، والإقبال على العلم والعبادة، يتجلّى ذلك في ثناء العلماء عليه، وتقديره، ووصفه بصفات الإمامة، والأستاذية والشهرة.

قال عنه الذهبي: «كان من الأئمة والعلماء العاملين، وكان كثير البكاء والخشية والعزوف عن الدنيا، عارفاً باللّغة العربية والحديث، كبير القدر»^(١).

وقال فيه الصّفدي أيضاً: «كان عارفاً باللّغة العربية، والحديث، وله شعر»^(٢).

وقال فيه السيوطي أيضاً: «كان عالماً بالحديث واللغة، عاقلاً مُتصلاً من الأدب والورع والمعرفة بعلوم شتى، والزهد والإقبال على العبادة، والعروض عن الدنيا وأهلها»^(٣).

(١) تاريخ الإسلام ٣٧/٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) الوافي بالوفيات ٨/١٨٤.

(٣) بغية الوعاة ١/٣٩٢.

وأخبر عنه ابنه أبو أحمد: «أنهم كانوا يدخلون عليه بيته، والكتب عن يمينه وشماله، وأنه كان يضع يده على وجهه إذا قرأ القرآن، فيبكي حتى يعجب الناس من بكائه»^(١) وكل هذه الأقوال تدل على رفعة مكانة الأقبليشي، وعلو منزلته، وتواضعه، ودماثة خلقه، ورقة قلبه.

٧ - وفاته:



اضطرت كلمة المترجمين في تحديد العام الذي توفي فيه الشيخ الأقبليشي، والراجح أنه توفي سنة (٥٥٠هـ) بمدينة (قوص) من صعيد مصر، ودفن عند الجميزة التي في المقبرة التالية لسوق العرب.^(٢)

٨ - كتاب (الإنباء) وقيمه العلمية:

يعد كتاب (الإنباء) في شرح حقائق الصفات والأسماء للعلامة الأقبليشي من أهم الشروح وأوسعها في ميدان شرح أسماء الله تعالى وصفاته العلية، وهو شرح مبسط يتسم بجمال العرض، وقوة الابتكار، وحسن التقسيم، والدقة في المنهج، وعمق الفكرة وشمولها، ورصانة الأسلوب، ولا عجب في ذلك فمؤلفه عالم محقق من كبار علماء العربية، معروف ببراعته اللغوية، وثقافته الإسلامية المتعددة.

والكتاب محقق تحقيقاً علمياً، قام بتحقيقه الزميل الفاضل الدكتور أحمد رجب أبو سالم، ونشرته دار الضياء للنشر والتوزيع بالكويت سنة ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م، ويقع في جزأين كبيرين.

(١) التكملة ١/ ٥٧. وينظر الذيل والتكملة ١/ ٥٤٥.

(٢) ينظر شذرات الذهب ٤/ ١٥٤، ونفح الطيب ٢/ ٦٠٠، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٢،

والأعلام ١/ ٢٥٩.

وقد ترك هذا الكتاب أثراً طيباً في أذهان العلماء، فاعتمده مصدرًا مهمًا من مصادرهم، فقد نقل عنه الإمام القرطبي، واعتمد عليه اعتمادًا واسعًا في كتابه (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى)، حتى إن بعض الباحثين ذكر أنه لخص كتاب الأقبليشي وأدخله ضمن كتابه.⁽¹⁾



ونقل عنه كذلك العلامة الزركشي في كتابه (البرهان في أصول الفقه)، وابن أبي الوفا القرشي في (طبقات الحنفية)، وابن حجر في كتابه (فتح الباري)، والبقاعي في نظم الدرر، وغير هؤلاء كثير.

وقد ضمن الأقبليشي هذا الكتاب شيئاً من مباحث النحو والصرف، تبين من خلالها أهمية هذين العلمين في تحليل كلام علماء العقيدة، وتبيين مرادهم، وأنهم كثيراً ما يردون في المنازعات والخلافات إلى أهل اللغة والنحو؛ ليفصلوا بينهم فيما اختلفوا فيه؛ ليجدوا عند النحاة واللغويين بغيتهم التي يطلبونها، وقد اهتمت هذه الدراسة بتوضيح عدد من المسائل النحوية والصرفية التي ساقها الأقبليشي في ثنايا شرحه، والتي عرض فيها خلاف العلماء، واعتراضاتهم وتبين من خلالها الفكر النحوي للشيخ الأقبليشي، وستكشف الدراسة عن هذا الجانب في صفحاتها القادمة إن شاء الله.

٤٠٢٨٤٠٤٣

(1) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء 1/ 92.

المبحث الثاني

آراء الأقبليسي النحوية والصرفية في كتابه (الإنباء).

إعراب (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اتَّبَعِكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)

قال الأقبليسي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: «فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ وَحْدَهُ حَسْبَهُ، وكفى عن كلِّ مخلوقٍ أمره، وأقام الصِّفَةَ بمقدار وُسْعِهِ، وسدَّ الخُلَّةَ فقد اتصلَ بالفِئَةِ الجُلَّةِ^(٢) التي أعانتُ نبيَّها، وكانت حَسْبَهُ مع ربِّها، وما كانت حَسْبَهُ حتى كان اللهُ حَسْبَها، فَمَنْ لم يكن اللهُ حَسْبَهُ لم يكن هو حَسْبَ شيءٍ، وَمَنْ كان اللهُ حَسْبَهُ كان هو حَسْبَ ما في وُسْعِهِ لذلك الحَسْبَ الذي جاءه من ربِّه، فعلى هذا تكون (مَنْ) في قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ في موضع رفع، وفي موضع نصب، والنَّصَبُ حقُّها»^(٣).

التوضيح:

(مَنْ) اسمٌ موصولٌ عام يكثرُ استعماله للعاقل، مفردًا ومثنىً وجمعًا، مذكرًا ومؤنثًا، تقول: (غَابَ مَنْ كَتَبَ، وَمَنْ كَتَبَتْ، وَمَنْ كَتَبَا، وَمَنْ كَتَبْنَا، وَمَنْ كَتَبُوا، وَمَنْ كَتَبْنَ).

وقد ذكر الأقبليسي أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ

(١) سورة الأنفال من الآية (٦٤).

(٢) (الجُلَّة) بضم الجيم: العظماء من الناس، والمراد بها هنا: صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٤٤٢، ٤٤٣.

الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اسم موصول عام يجوز أن يكون في محلِّ رفعٍ، أو في محلِّ نصبٍ، والنَّصب عنده أولى.

وللعلماء في إعراب (مَنْ) في الآية المذكورة عدَّة أقوالٍ، أشهرها ما يلي:

القول الأول: أن يكون في محلِّ رفعٍ من عدَّة أوجه: ^(١)



١- أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، أي (حَسْبُكَ اللهُ، وَحَسْبُكَ أَيْضًا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) والمعنى (يكفيك اللهُ والمؤمنون)، وبهذا فسَّر الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ، ونقله النَّحاس عن الكسائي، ^(٢) ونصَّ عليه الأقبليشي في قوله المذكور، وقد استظهر السَّمين الحلبي هذا الوجه، وذكر أنَّه لا محذورَ في ذلك من حيث المعنى، وإنَّ كان بعضُ الناسِ استصعَبَ كونَ المؤمنين يَكُونون كافرينَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ^(٣)

٢- أن يكون الرَّفع على أنَّ (مَنْ) خبرٌ آخر لـ(حَسْبُكَ)، كقولك: (القائمَان زيدٌ وعمرو)، ولم يثنَّ (حَسْبُكَ)؛ لأنَّه مصدرٌ، والمصدرُ لا يُثنَّى ولا يُجمع، وَضَعَفَ هذا الوجه؛ لأنَّ الواو للجمع، ولا يحسُنُ ههنا، كما لا يحسنُ في نحو: (ما شاء اللهُ وشئتَ)، ولو كان العطفُ بالفاء، أو بـ(ثم) لحسُنَ العطفُ ^(٤)، ويدلُّ على ذلك قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٢٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٥١،

٣٥٢، وإملاء ما منَّ به الرحمن ٢/١٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٢٢٥.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٥.

(٣) ينظر الدر المصون ٥/٦٣٢.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٥٢.

حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتُ»^(١).
٣- أن يكون (مَنْ) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: (وَحَسْبُكَ مَنْ اتَّبَعَكَ).

٤- أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: (وَمَنْ اتَّبَعَكَ كَذَلِكَ)، أي (حَسْبُهُمُ اللَّهُ)، ومنه قول الفرزدق:^(٢)

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

القول الثاني: أن (مَنْ) في محلِّ نصب من عدَّة أوجه:

١- أن الواو للمعية، و (مَنْ) في محلِّ نصبٍ مفعول معه

لـ(حَسْبُكَ)، تقول: (حَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَاهِمًا)، ومنه قول جرير:^(٣)

(١) رواه ابنُ ماجه في سننه، كتاب الإيمان، باب النهي أن يقال: (ما شاء الله وشئت) ٦٨٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦، والخصائص ١/ ٩٩، والمحتسب ١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥، والإنصاف ١/ ١٨٨، وشرح المفصل ١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣. و(المُسَحَّت) هو المستأصل الذي فني كلُّه، ولم يبق منه شيء، و(المُجَلَّف) الذي قد ذهب أكثره، وبقي منه شيء يسير.

والشاهد فيه: رفع (مُجَلَّف) على أنه مبتدأ حُذِف خبره، والتقدير (أو مجلَّف كذلك)، وقيل: فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه سياق الكلام، والتقدير (أو بقي مجلَّف)، وقيل غير ذلك.

(٣) البيت من بحر الطويل، ونُسب لجرير، وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصل ٢/ ٥١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٧، ولسان العرب (حسب)، ومعني اللبيب ص ٧٣١، وخزانة الأدب ٧/ ٥٨١.

(الهيحاء): الحرب الطاحنة الشرسة، و(انشقت العصا) تفرقت الجماعة.. =

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

والمعنى: (كفاك) وكفى تباعك المؤمنين الله ناصرًا)، وهذا قول، الفراء،^(١)

الزجاج،^(٢) والزمخشري.^(٣)

ورده أبو حيان بأنه مخالفٌ لكلام سيبويه، فإنه جعل (زيدًا) في قولهم: (حسبك وزيدًا درهم) منصوبًا بفعلٍ مقدر، أي (وكفى زيدًا درهم)، وهو من عطف الجمل عنده.^(٤)

٢- أن تكونَ (مَنْ) في محلِّ نصب، عطفًا على موضع الكاف في (حسبك)؛ لأنَّ موضعها نصب على المعنى بـ(يكفيك) الذي سدَّت (حسبك) مسدَّه.

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه بأنَّ (حسبك) ليس ممَّا تكونُ الكاف فيه في موضع نصب، بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ، و(حسبك) مبتدأ مضافٌ إلى الضمير، وليس مصدرًا، ولا اسم فاعل، إلا إن قيل: إنه عطفٌ على التوهم، كأنه توهم أنه قيل: (يكفيك الله)، أو (كفاك الله)، لكنَّ العطفَ على التوهم لا ينقاس.^(٥)

= والشاهد فيه قوله: (والضحَّاك)، حيث نصبه على المعية، والعاملُ فيه قوله: (حسبك)؛ لأنه بمعنى (يكفيك).

(١) معاني القرآن للفراء ١/٤١٧.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٢٣.

(٣) ينظر الكشاف ٢/١٣٣.

(٤) ينظر البحر المحيط ٥/٣٤٨، وروح المعاني للآلوسي ٥/٢٢٦.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥/٣٤٨.

وردَّ السَّمِينُ الحلبيُّ قولَ أبي حَيَّانَ بأنَّ إضافةَ (حَسَب) وأخواتها إضافة غير محضة، وعلَّلوا ذلك بأنَّها في قوة اسمِ فاعلٍ ناصِبٍ لمفعولٍ به، فإنَّ (حَسَبُكَ) بمعنى (كافيك).^(١)

القول الثالث: أن (مَنْ) مجرورة المحلَّ من وجهين:

١- أن يكون معطوفاً على الكاف في (حَسَبُكَ)، وبهذا فسَّر الشعبيُّ، وابنُ زيدٍ، قالوا: معناه: (وحسبُ مَنْ أتبعك)^(٢)، وضَعَّفَ هذا الوجه؛ بأنَّ عطف الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض ممتنع عند أكثر النحويين.^(٣)

٢- أن تكون (مَنْ) مجرورةً بـ (حَسَب) محذوفة؛ لدلالة (حَسَبُكَ) عليها، كقول أبي دؤاد الإيادي:^(٤)

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحَسَّبِينَ امِراً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

(١) ينظر الدر المصون ٥/ ٦٣٤.

(٢) ينظر السابق ٥/ ٦٣٢.

(٣) أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. ينظر الإنصاف ٢/ ٤٦٣، والدر المصون ٥/ ٦٣٢.

(٤) البيت من بحر المتقارب، وهو في ديوان أبي دؤاد ص ٣٥٣، و الكتاب ٢/ ٦٦، والمحتسب ١/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٦، والإنصاف ٢/ ٧٤٣، وشرح المفصل ٣/ ٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (ونارٍ)، حيث حذف المضاف (كلَّ)، وأبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان قبل الحذف، وذلك لأنَّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله: (كل امرئ).

أي؛ وكل نارٍ، فلا يكون من العطفِ على الضمير المجرور،^(١) ورد ابن عطية هذا الوجه بأن حذف المضاف مكروه، وبأبه ضرورة الشعر.^(٢)

ويُردُّ على ابن عطية بأن حذف المضاف ليس بمكروه، ولا ضرورة، بل أجازهُ سيبويه، وخرَّج عليه البيت السابق، وغيره من الكلام.



قال سيبويه في هذا البيت: «فاستغنيت عن تشنية (كُلِّ) لذكرِكِ إِيَّاهِ في أوَّلِ الكلامِ، ولقلَّةِ التباسِه على المُخاطَبِ، وجازَ كما جازَ في قولك: (ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاكَ ولا أخيه)، وإن شئتَ قلت: (ولا مثلُ أخيه)، فكما جازَ في جَمعِ الخبرِ كذلك يجوزُ في تفريقِه، وتفريقُه أن تقولَ: (ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاكَ ولا أخيه يكرهُ ذاكَ)، ومثل ذلك (ما مثلُ أخيك ولا أهلكِ يقولانِ ذاكَ)، فلمَّا جازَ في هذا جازَ في ذلك».^(٣)

والخلاصة أن الشَّيخ الأفلحي ذكر وجهين إعرابين في (مَنْ) في الآية محل البحث، وهما الرفع، والنصب، ورجَّح النصب دون أن يذكر سبب الترجيح.

والأرجح أن يكون (مَنْ) في موضع رفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: (ومَنْ اتبعَكَ كذلك)، أي (حسبهم الله)، والمعنى على هذا التقدير أن الحسبَ والكفايةَ لله وحده، واستقراء الآيات القرآنية يدلُّ على تعيين هذا المعنى، والاقتصار عليه، فقد أثنى الله سبحانه وتعالى على المؤمنين، حيث أفردوه بالحسب، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) ينظر البحر المحيط ٥/ ٣٨٤.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٨/ ١٠٧.

(٣) الكتاب ١/ ٦٦، وينظر الدر المصون ٥/ ٦٣٤.

لَكُمْ فَأَخْشَوْهُمْ فَرَدَّوهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ (٢) ، فَجَعَلَ الْإِيْتَاءَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، كما قَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (٣) ، وجعل الْحَسْبَ لله وحده، فلم يقل: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ)، بَلْ جَعَلَ (الْحَسْبَ) مُخْتَصِّمًا بِهِ ، وَقَالَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٤) فَخَصَّ (الْكَفَايَةَ) الَّتِي هِيَ (الْحَسْبُ) بِهِ وَحْدَهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِبَصِيرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥) ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْحَسْبِ وَالتَّأْيِيدِ، فجعل الْحَسْبَ لَهُ وَحْدَهُ، وجعل التَّأْيِيدَ لَهُ بِبَصِيرِهِ وَبِعِبَادِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. (٦)



وإن كان هناك بعض الأوجه التي ذكرناها تفيد نفس المعنى المذكور، إلا إنها لا تخلو من اعتراض، وذلك كإعراب (مَنْ) في محلِّ جرٍّ، عطفًا على الكاف في (حَسْبِكَ)، فقد اعترض على هذا بأن أكثر النحويين لا يجوز عندهم أن يُعْطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ اسْمٌ ظَاهِرٌ بَدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ.

٤٠٨٤٤٠٤٣

(١) سورة آل عمران، الآية (١٧٣).

(٢) سورة التوبة، الآية (٥٩).

(٣) سورة الحشر، من الآية (٧).

(٤) سورة الزمر، من الآية (٣٦).

(٥) سورة الأنفال، من الآية (٦٢).

(٦) ينظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي ١٠٤/٢،

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

خروج اسم التفضيل عن معناه

قال الأقبليشي: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ

أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(١)، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:



أحدها: أَنْ يَكُونَ (وَهُوَ) رَاجِعًا إِلَى فِعْلِهِ سُبْحَانَهُ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَالْفِعْلُ الْمَشْتَمَلُ عَلَى الْبَدءِ وَالْعَوْدِ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ (أَهْوَنُ) بِمَعْنَى (هَيِّنٌ).

والثاني: وَهُوَ أَنْ يَرْجِعَ (وَهُوَ) إِلَى الْعَوْدِ، وَيَكُونُ (أَهْوَنُ) بِمَعْنَى (هَيِّنٌ) أَيْضًا، فَيُخْبِرُ أَنَّ الْعَوْدَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ الْبَدءُ، وَفِي هَذَا قَرَعٌ لِمَنْكِرِ الْعَوْدِ، وَالْمَقْرُّ بِالْبَدءِ مِنْ حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ.

والثالث: أَنْ يَكُونَ (أَهْوَنُ) عَلَى بَابِهِ، وَيُضَافُ إِلَى نَظَرِ الْمَخْلُوقِينَ؛ أَيْ مَهْمَا نَظَرْتُمُ الْبَدءَةَ وَالْعَوْدَةَ رَأَيْتُمُ الْعَوْدَةَ فِي نَظَرِكُمْ أَهْوَنُ؛ لِأَنَّهَا تَجْدِيدٌ لِأَعْيَانٍ قَدْ تَقَدَّمَ اخْتِرَاعُهَا، فَكَيْفَ تَوْمَنُونَ بِالْبَدءَةِ عَلَى عِظَمِهَا، وَلَا تَوْمَنُونَ بِالْعَوْدَةِ الَّتِي هِيَ فِي نَظَرِكُمْ أَهْوَنُ مِنْهَا؟»^(٢)

والملاحظ في هذا النصّ أَنَّ الْأَقْبَلِيْشِيَّ حَمَلَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ عَلَى أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ (أَهْوَنُ) مَجْرَدٌ عَنِ الْمَفَاضِلَةِ، وَجَاءَ بِمَعْنَى (فَعِيلٌ)، أَيْ صِفَةٌ بِمَعْنَى (هَيِّنٌ)، وَالْمُرَادُ أَنَّ أَمْرَ الْإِعَادَةِ وَالْإِبْتِدَاءِ هَيِّنٌ عَلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ جَاءَ عَلَى بَابِهِ مِنَ التَّفْضِيلِ بِمَعْنَى أَنَّ الْإِعَادَةَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اعْتِقَادِ الْبَشَرِ،

(١) سورة الروم من الآية (٢٧).

(٢) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٢/٧٥٥، ٧٥٦.

باعتبار المشاهدة، من أن إعادة الشيء أهون من اختراعه؛ لاحتياج الابتداء إلى أعمال فكرٍ وروية، وإن كان هذا منتفياً عن الباري سبحانه وتعالى؛ فنحوظوا بحسب ما ألقوه^(١).

وكون (أفعل) في هذه الآية قد تجرد من معنى التفضيل، هو ما عليه أكثر العلماء؛ لأن الإعادة والابتداء عنده تعالى من اليسر في حيز واحد، وكلاهما سهلٌ عليه سبحانه.

قال الزجاج: «(أهون) ههنا ليس معناه: أن الإعادة أهونٌ عليه من الابتداء؛ لأن الإعادة والابتداء كلٌ سهلٌ عليه»^(٢).

وقال أبو حيان: «وليست (أهون) أفعل تفضيل؛ لأنه لا تفاوت عند الله في الشأئين: الإبداء والإعادة»^(٣).

التوضيح:

(أفعل) التفضيل: هو الاسم المصوغ من المصدر على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة،^(٤) كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مَتَّ﴾^(٥).

(١) ينظر البحر المحيط ٨/ ٣٨٦، والدر المصون للسمين الحلبي ٩/ ٣٩.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٨٣.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٨٦، والمقتضب ٣/ ٢٤٥، والزاهر لابن الأنباري ١/ ٢٩، ٣٠، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٢٧٧، والمحزر الوجيز ٤/ ٣٣٥، والبرهان للزركشي ٤/ ١٧١.

(٤) ينظر شذا العرف في فن الصرف ص ٦٦.

(٥) سورة يوسف، من الآية (٨).

ف (أفعل) التفضيل في حالته الأصلية يدل على ثلاثة أمور: ^(١)

الأول: اتصاف صاحبه بالحدث الذي اشتق منه (أفعل).

الثاني: مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة.

الثالث: تمييز موصوفه على مصحوبه فيها.



وهو يصاغ قياساً على وزن (أفعل) ^(٢) للمذكر، ممنوع من الصّرف؛
للوّصفيّة، ووزن الفعل، وعلى وزن (فعلَى) للمؤنث، والزائد يُسمّى
(المُفَضَّل)، والمزيد عليه يسمّى: (المُفَضَّل عليه)، أو (المفضول)، سواء
كانت صفة مدح، ك(أفضل وأحسن)، أو ذم، ك(أقبح وأسوأ) ^(٣).

وله ثلاث صور في الاستعمال:

- ١ - تجريده من (أل) والإضافة، مقترناً بـ(من) جارة للمفضول، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ^(٤).
- ٢ - اقتترانه بـ(أل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٥).

(١) ينظر حاشية الصبان ٣ / ٥٠.

(٢) مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٌّ مَجْرَدٌ، تام النَّصْرُفُ، معناه قابل للتفاضل، تام، الوصف منه على غير (أفعل فعلاء)، مثبت، مبني للمعلوم.

(٣) ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ١١٠.

(٤) سورة الكهف، من الآية (٣٤).

(٥) سورة آل عمران، الآية (١٣٩).

٣- إضافته إلى المفضول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ

حَيَاتِهِ﴾^(١).

وإذا استعمل اسم التفضيل مجرداً من (أل)، والإضافة، فله
حكمان:

الأول: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، ولو كان موصوفه مؤنثاً، أو مثنى، أو
مجموعاً؛ لأنَّ المجرد من (أل) والإضافة أشبه بـ(أفعل) في التعجب، وهو لا
تتصل به علامة تنثية، ولا جمع، ولا تانيث، فكذلك ما أشبهه.^(٢)

الثاني: أن يؤتى بعده بـ (من) جارة للمفضول، ومنه قوله تعالى:
﴿لْيُؤَسِّفْ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مِّثًّا﴾^(٣)، وقد تحذف (من) مع مجرورها، وقصدُ
التفضيل باقٍ، شريطة أن يوجد دليل فتكون في حكم المذكور، وهذا ما
يعرف عند النحاة بالوجود التقديري،^(٤)؛ إذ الحذف للدليل كلا حذف، قال
ابن مالك:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بـ (من) إِنْ جَرَّدًا
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٥)، أي: من الحياة الدنيا.^(٦)

(١) سورة البقرة، من الآية (٩٦).

(٢) ينظر حاشية الصبان ٢/٤٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٨).

(٤) ينظر التصريح ٢/١٠٣.

(٥) سورة الأعلى، الآية (١٧).

(٦) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٣/٤٣٨: ٤٤١.

وقد يفقد اسم التفضيل في هذه الحالة معنى المفاضلة، فيرادُ به مجرد ثبوت الصفة للموصوف، من غير نظرٍ إلى تفضيل، فيؤول باسم الفاعل، أو الصفة المشبهة، بشرط ألا يوتى بعده بـ(مِنْ) ظاهرة أو مقدرة.

قال أبو عبيدة: « والعربُ تضعُ (أفعل) في موضع (فاعل) ». ^(١)

وقال المبرد: « واعلم أن (أفعل) إن أردت أن تضعه موضعَ الفاعل فمطرِدٌ ». ^(٢)

وقال الرضي: « اعلم أنه يجوز استعمال (أفعل) عارياً عن اللام والإضافة، و(مِنْ)، مجرداً عن معنى التفضيل، مؤولاً باسم الفاعل، أو الصفة المشبهة ». ^(٣)

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ

عَلَيْهِ ^(٤) ، أي: (هيِّن)؛ لأنَّ المقدورات لا تتفاوت بالنسبة إلى قدرته.

قال المبرد: « فأما قوله في الآذان (الله أكبر)، فتأويله (كبير)، كما قال عز

وجل: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فإنما تأويله: (وهو عليه هيِّن)؛ لأنَّه لا يُقال: شيءٌ أهونٌ عليه من شيءٍ ^(٥) »

(١) مجاز القرآن ٢/٣٠١.

(٢) المقتضب ٣/٢٤٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٧.

(٤) سورة الروم من الآية (٢٧).

(٥) المقتضب ٣/٢٤٥، وينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ١/٣٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٢، والإنصاف ١/١٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٨٦، والبدیع في علم العربية لابن الأثير ١/٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٤، وحاشية يس على التصريح ٢/١٠٥.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١)، التقدير: هو عالمٌ بكم؛ إذ لا مشارك لله في علمه بذلك.^(٢)

وقول الفرزدق:^(٣)

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
فقوله (أعزُّ، وأطولُ) بمعنى (عزيز، وطويل)، والتفضيل فيهما غير مراد؛ إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف لمهجوّه، وهو جرير بأن له بيتاً دعائمه عزيزة طويلة، وهذا لا يقصده الشاعر.

وقول الشاعر:^(٤)

فُبِحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا

(١) سورة النجم، من الآية (٣٢).

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٧٥، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٢٦٨، والمساعد ٢/ ١٧٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٧٧.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان الفرزدق ص ٢/ ١٥٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧، والمفصل ص ٢٣٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٧، ٩٩، ولسان العرب (كبر، و عَزُّز)، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢، والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٥.

والشاهد فيه قوله (أعزُّ، وأطولُ)، حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف لمهجوّه، وهو جرير بأن بيتاً دعائمه عزيزة طويلة، وهذا لا يقصده الشاعر.

(٤) الرجز، قائله مجهول، وهو في المقتضب ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٩، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٦.

يريد: صغيراً وكبيراً.^(١)

ومنه قول معن بن أوس:^(٢)

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّتَا تَعْدُو الْمَيِّتَةَ أَوْلُ

فـ(أوجل) بمعنى (وَجَلُّ)، فأما إذا أردت من كذا وكذا فلا بد من (منه)،
أو الألف واللام.

وقول الشافعي:^(٣)

تَمَنَّى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتُ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحِدٍ

وقول الأحوص الأنصاري:^(٤)

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ

أي: مائلٌ إليك.

وقد يَخْرُجُ اسم التَّفْضِيلِ عَنِ الْمَفَاضِلَةِ أَيضًا، وَهُوَ مَعْرَفٌ بِـ(أَلْ)، أَوْ

بِالإِضَافَةِ، فَمِنَ الْمَعْرَفِ بِـ(أَلْ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَصْلِيهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾^(٥)،

(١) ينظر المقتضب ٣/٣٤٧، والكامل ٢/٨٧٧، ٨٧٨.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان معن بن أوس ص ٣٩، والمقتضب للمبرد

٣/٢٤٦، والمنصف ٣/٣٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٤، ٦٠٠، وشرح المفصل

٤/٨٧، ولسان العرب (كبر)، وأوضح المسالك ٣/١٦١، والمقاصد النحوية ٣/

٤٩٣، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، وخزانة الأدب ٦/٥٠٥.

(٣) البيت من بحر الطويل من مقطوعة صغيرة في ديوان الإمام الشافعي ص (٦٤)، وهو

في المساعد ٢/١٦٧، والمقاصد النحوية ١/٥١٧، وخزانة الأدب ٨/٢٤٣.

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان الأحوص ص ١٦٦، وفي الكتاب ١/٣٨،

والمقتضب ٣/٢٣٣، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص ١٠٧، والمقرب لابن

عصفور ص ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٦، والخزانة ٨/١٧٧.

(٥) سورة الليل، الآية (١٥).

فـ(الأشقي) لا يراد به التفضيل، وإنما يراد به الوصف الخالي من الزيادة، فيكون معناه مؤولاً بالصفة المشبهة، أي (لايضلاًها إلا الشقي).

قال الفراء : «إِلَّا مَنْ كَانَ شَقِيًّا فِي عِلْمِ اللَّهِ»^(١)

ومن المعرّفِ بالإضافة قولُ الشنفرى:^(٢)

وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
قال ابن مالك: «أراد: لم أكن عَجَلًا، ولم يرد: أكن أكثرهم عَجَلَةً؛ لأنَّ قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا التمدُّح بنفي العجلة قليلاً وكثيرها».^(٣)

وقد اختلفت كلمة النحويين في حكم هذه الظاهرة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز خروج اسم التفضيل عن معنى المفاضلة قياساً مطرداً، وذلك لكثرة ما سُمعَ منه من كلام العرب، وهذا قول أبي عبيدة،^(٤) والمبرد،^(٥) وبعض المتأخرين كابن عقيل.^(٦)

(١) معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٣، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٠١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٥.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الشنفرى ص ٥٩، وشرح التسهيل ٦٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٩، ومغني اللبيب ص ٧٢٨، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، والمقاصد النحوية ١١٧/٢، ٥١/٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، وينظر حاشية الصبان ٥١/٣، وحاشية الخضري ١٢١/١.

(٤) ينظر مجاز القرآن ٣٠١/٢.

(٥) ينظر المقتضب ٣٤٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣.

(٦) ينظر المساعد ١٧٩/٢.

القول الثاني: لا يجوز تجريد (أفعل) التفضيل عن معناه وما ورد منه يعدُّ

مسموعاً لا يقاس عليه، وهذا قول ابن مالك، مع اعترافه بكثرة ما ورد منه،

يقول في شرح الكافية: «استعمال (أفعل) غير مقصود به تفضيل كثير»^(١).

وقال في التسهيل: «واستعماله عارياً دون (من) مجرداً من معنى التفضيل

، مؤوَّلاً باسم فاعل، أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس، والأصح قصره على السماع»^(٢).

وقال في شرح التسهيل: «وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال

(أفعل) مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه قياساً، والأولى أن يُمنع فيه القياس،

ويقتصر منه على ما سُمِعَ»^(٣).

وتبعه في ذلك الرضيُّ؛ إذ قال: «واعلم أنه يجوز استعمال (أفعل)، عارياً

عن اللام والإضافة و(من)، مجرداً عن معنى التفضيل، مؤوَّلاً باسم الفاعل،

أو الصفة المشبهة، قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصح»^(٤).

القول الثالث: أن (أفعل) التفضيل يبقى على أصله من إفادة المفاضلة،

ولا يجوز أن يخرج عن هذا المعنى، وما ورد موهماً ذلك فمؤوَّل، وهذا

قول الزمخشري، وابن يعيش^(٥).

(١) شرح الكافية ٢/ ١١٤٣.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٠.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٥٩.

(٥) ينظر المفصل ص ٢٣٤.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٧.



ف(أهون) في قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾ اسم تفضيل باقٍ على معناه والضمير في (عليه) يعود على الخلق، أي (والعود أهون على الخلق، أي أسرع)؛ لأنَّ البداءة فيها تدرّج من طور إلى طور، إلى أن صار إنساناً، والإعادة لا تحتاج لهذه التدرّجات، أو أن هذا محمول على معتقد البشر، وما يعطيهم النظر من المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة؛ للاستغناء عن الرؤية التي كانت في البداءة، وهذا وإن كان الاثنان عنده تعالى من اليسر في حيّز واحد.^(١)



وأما قوله تعالى ﴿هو أعلم بكم﴾ ف(أعلم) للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، أي أعلم بكم من غيره، العالم لبعض أحوالكم، فالمشاركة في مطلق العلم.^(٢)

وأما (أعزُّ وأطول) في بيت الفرزدق فإنَّ مقام المدح يقتضي المفاضلة، أي (أعز وأطول من دعائم كل بيت).^(٣)

وهكذا تأول المانعون كلَّ ما استشهد به المجيزون لخروج (أفعل) التفضيل عن المقصد الأساسي الذي وضع له، وقد ارتضى بعض المحدثين

(١) ينظر الكشف ٢٠٢/٣، والإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٧٥٦/٢، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١٨٦/٢، والبحر المحيط ١٦٥/٧، والدر المصون ٩٣/٩.

(٢) ينظر حاشية الصبان ٥١/٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٩/٦، وحاشية الصبان ٥١/٣، وحاشية الخضري ٤٩/٢، وحاشية يس على التصريح ١٠٥/٢.

هذه التأويلات، وذكر أنّ عدم خروج (أفعل) التفضيل أولى من خروجه؛ لأن في ذلك إبقاءً للصيغ على وظيفتها في الأداء.^(١)

والخلاصة أنّ الشيخ الأقبليشي ذكر ثلاثة أوجه فيما يحتمله (أفعل) التفضيل في قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾ الأول والثاني منها خرج (أفعل) التفضيل فيهما عن معنى المفاضلة، مع الاختلاف في عود الضمير في (عليه) في كل منهما، والثالث فيه بقاءً على المعنى الأصلي لـ (أفعل) التفضيل، ولم يرجح الأقبليشي وجهًا من هذه الأوجه، وربما يكون خروج (أفعل) التفضيل عن معنى المفاضلة كما هو واضح في قوله: الأول والثاني، هو الأرجح في نظره؛ لابتدائه بهما، فيكون بهذا موافقًا لرأي أبي عبيده، والمبرد، وبعض المتأخرين، وهو ما ذكرناه في القول الأول، والذي يقضي بجواز تعرية أفعل التفضيل عن معناه الأصلي؛ قياسًا على كثرة المسموع منه، وهذا ما يرجحه البحث، وذلك للتكلف الملحوظ الذي تكلفه المانعون في تقدير وتأويل ما قيل فيه: إنه خارج عن التفضيل، وهذا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.^(٢)

✽✽✽✽✽

(١) ينظر دروس في النحول للدكتور/ أمين سالم ٤٣/٣.

(٢) ينظر قرارات مجمع اللغة العربية في الدورات من ٣٥-٤١. الجزء الثاني ص ١٩٠، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا.

الوصف بالمصدر

قال الأقبليشي: «(العدل) في وصفه سبحانه يكون وصفاً ذاتياً بمعنى سلب الجور عنه، فيرجع إلى حكمه الأزلي في عبادته، ويكون الإقسط فعله الصادر عن هذا الحكم العدل...، وقد يجوز أن يكون (العدل) بمعنى: ذي العدل، فيكون من صفات الفعل»^(١).



التوضيح:

ورد الوصف بالمصدر كثيراً في كلام العرب، نحو قولهم: (هذا رجل عدل، ورجل فضل، وزور) أي: (عادل، وفاضل، وزائر)، وإذا نعت بالمصدر ألزم إفراده وتذكيره أيًا كان المنعوت، نحو (أقبل رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، وامرأتان عدل، ونساء عدل)، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
وإنما التزم إفراده وتذكيره؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يُثنى ولا يُجمع، فأجروه على الأصل؛ للتنبيه على أن حقه ألا يُنعت به لجموده، ولما كان المصدر جامداً توسع النحويون فيه بالتأويل والحذف عند النعت به، وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون المصدر على التأويل بالمشق، نحو (هو رجل عدل و

(١) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٢ / ٨٩١، ٨٩٢.

زَوْرٌ)، أي (عادِلٌ، وزَائِرٌ)، وهذا قول الكوفيين.^(١)

الثاني؛ أن يكونَ على حذْفِ مضافٍ، أي (ذُو عدلٍ، وذُو زَوْرٍ)، ثم حُذِفَ (ذي) وأقيمَ (عدل) مقامه، وهو قول البصريين.^(٢)



الثالث؛ أنه لا تأويلَ ولا حَذْفَ، بل هو على المبالغة بجعل العين نفس المعنى، مجازًا، أو ادعاءً؛ لكثرة وقوعه من الموصوف، وقد رجَّح كثيرٌ من النُّحاة هذا القول.

قال ابنُ جنيّ: «إذا وُصِفَ بالمصدرِ صارَ الموصوفُ كأنه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له، واعتياده إيّاه، ويدلُّ على أن هذا معنيٌّ لهم، ومُتَصَوِّرٌ في نفوسهم قوله فيما أنشدناه:^(٣)

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَصُنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ
أي كأنه مخلوق من البخل؛ لكثرة ما يأتي منه... وأصلُ هذا الباب عندي قولُ الله - عز وجل: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٤)... فقولك إذا: (هذا رجلٌ دَنَفٌ) بكسر النون أقوى إعرابًا؛ لأنَّه هو الصِّفَةُ المحضَةُ غيرُ

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٩، والتصريح ٣/ ٤٨٢، ٤٨١.

(٢) ينظر المرجعان السابقان.

(٣) البيت من الطويل، وهو لخداش بن بشر في الخصائص ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩، والمحتسب ٢/ ٤٦، ولسان العرب ١٢/ ٨٧ (جذم)، ومغني اللبيب ١/ ٣١١، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢
(٤) سورة الأنبياء، من الآية (٣٧).

المتجوزة، وقولك: (رجلٌ دَنَفٌ) أقوى معنى؛ لما ذكرناه: من كونه كأنه مخلوقٌ من ذلك الفعلِ. وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة^(١).

وقال الجرجاني في قول الخنساء^(٢):

تَرْتَعُ مَا غَفَلْتَ حَتَّى إِذَا فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ
«لم تردب (الإقبال والإدبار) غير معنيهما حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما
المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، كأنها تجسمت من الإقبال
والإدبار، وليس أيضا على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن
كأنوا يذكرونه منه، إذ لو قلنا أريد: إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر
على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مردول، لا مساع له عند
من هو صحيح الذوق والمعرفة»^(٣).

وقال ابن يعيش: «فهذه المصادر كلها مما وُصِفَ بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى؛ لكثرة حصوله منه، وقالوا: (رجلٌ عدلٌ، ورضًا، وفضلٌ)، كأنه لكثرة عدله، والرضا عنه، وفضله جعلوه نفس العدل،

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الخنساء ص ٣٨٣، والكتاب ١/ ٣٣٧، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، والمنصف ١/ ١٩٧، وشرح المفصل ١/ ١١٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٣١.

(٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٠٠، وينظر خزانة الأدب ١/ ٤٣٢، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/ ٢١٧، ٢١٨.

والرِّضَا، والْفَضْلُ»^(١).

وقال الرِّضِيُّ: «والأولَى أَنْ يُقَالَ: أُطْلِقَ اسْمَ الْحَدِثِ عَلَى الْفَاعِلِ

والمفعول مبالغَةً، كأنَّهما من كثرة الفعلِ تَجَسَّما منه»^(٢).



ويشترط للنعت بالمصدر أن يكون مُنْكَرًا، وصریحًا لا مؤوَّلًا، وأن يكون

مصدرًا لفعل ثلاثي، أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي، فالأول ك(عَدَلٍ،

وَرِضًا)، والثاني ك(فِطْرٍ) فإنه اسم مصدر فعله (أَفْطَرَ)، والآيبدأ بميم

زائدة، وأن يلتزم صيغة واحدة، وهي الإفراد والتذكير، فلا يثنى ولا

يجمع ولا يؤنَّثُ^(٣).

وقد اختلف النحويون في وقوع المصدر نعتًا، من حيث القياس

والسَّماع، وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع، مع اعترافهم بكثرتة في

الكلام العربي الفصيح، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق.

يقول ابن مالك: «أما النعت بالمصدر، فإن السَّماع فيه متبوع، واطراده

ممنوع وللمصدر مزية على غيره»^(٤).

(١) شرح المفصل ٣/ ٥٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٩، والتصريح ٣/ ٤٨٠، ٤٨١، وضياء السالك ٣/ ١٣٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٥، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٥٦.

وهذا الاعتراف بالكثرة يناقض أنه مقصورٌ على السَّماع، فالأحسن الأخذ بالرأي الصَّائب الذي يجعله قياسياً بشروطه المذكورة، ولا خوف من اللبس المعنوي، أو خفاء المراد؛ لأنَّ القرائنَ والسِّيَاقَ يزيلان هذا كله، ويبقى للنعته بالمصدر مزيتُه السَّالفة التي انفرد بها دون المشتق،^(١) وهذا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالشروط التي ضُبطَ بها ما سُمِع.^(٢)



والشيخ الأُقليشي يجيز الوصف بالمصدر سواء كان وصفاً للذات، فيكون المُسمَّى نفسه عدلاً، ويكون العدل هو الفعل الصادر عنه، أو وصفاً للفعل وذلك نحو (جاءَ رَجُلٌ عَدْلٌ)، فقد يكون العدل وصفاً لذات الرجل، وقد يكون وصفاً لفعله؛ لكثرة وقوعه منه، فيقال: إنه ذو عدل، وهذا معنى قول الإقليشي: «(العدل) في وصفه سبحانه يكون وصفاً ذاتياً بمعنى سلبِ الجور عنه، فيرجع إلى حكمه الأزلي في عباده، ويكون الإقسطُ فعله الصادر عن هذا الحكم العدل...، وقد يجوز أن يكون (العدل) بمعنى: ذي العدل، فيكون من صفات الفعل.

٤٠٨٤٠٠٣

(١) ينظر حاشية الصبان ٣/ ٩٤، و النحو الوافي ٣/ ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) ينظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٢٤٥، ٢٤٦.

أصل الميم في (اللَّهُمَّ)

قال الأقبليشي: «وأما (اللَّهُمَّ) : فلا اختلاف بين العلماء أن المراد

بقولهم (اللَّهُمَّ) : (يا الله) وأنَّ الميم زائدة، ليست بأصل في الكلمة، وإنما

اختلفوا في الميم: فذهب سيبويه إلى أنهم زادوا الميم في آخره عوضاً من

حرف النداء، فلذلك لا يجوز عنده أن يقال: (يا اللهم)...، وذهب الفراء

إلى أنه يجوز أن يدخل حرف النداء عليه، وردَّ على سيبويه قوله، واستشهد

بقول القائل: ^(١)

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ الْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

إلى شواهد أُخَرُ وردت في الشعر، فقال البصريون : لا حجة في هذا؛

لأن الشعر موضع ضرورة....

وقال الفراء: إن أصل هذه الكلمة إنما كان: (يا الله أُمَّنَا بخير)، فحذفت

الهمزة، وألقت حركتها على الهاء، وقال البصريون : هذا خطأ؛ لأنه قد

تستعمل (اللَّهُمَّ) في مواضع لا يصح فيها هذا التقدير، ألا ترى أنك تقول:

(اللهم أهلك الكفار)، مع أن قوله: إن أصلها (اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخير) دعوى لا

(١) البيتان من الرجز المشطور، ونسبا إلى أبي خراش الهذلي، وليسا في ديوانه، وهما في

المقتضب ٢٤٢/٤، واللمع لابن جني ص ١١٣، وأسرار العربية ص ١٧٦،

والإنصاف ٣٤٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/١، ٤٠١/٣، وتوضيح

المقاصد والمسالك ١٠٦٩/٢، وهمع الهوامع ٦٣/٢.

و(الحدث): ما يحدث من أمور الدهر، و(ألم): قرب ونزل.

دليل عليها، وقيل : إنَّ الميم زِيدَتْ في هذا الاسم للتفخيم والتَّعظيم، كزيادتها في : (رُزُقْم، وَسُتْهُم، وَأَبْنُم)، وهذا غير خارج عن مذهب سيبويه؛ لأنه لا يمتنع أن تكون للتفخيم والتعظيم إن كانت عوضاً من حرف النداء، وقد جاء في التفسير ما يؤيِّده...^(١)



التوضيح:

نداء لفظ الجلالة يأتي على وجهين:

أحدهما: أن تدخل عليه (يا) ، فنقول : (يا الله)، بقطع الهمزة ووصلها، والقطع أكثر؛ إذاناً بأنَّ الألف واللام خرجتا عن أصلهما، وهو التعريف وصارتا كجزء الكلمة.

قال سيبويه: « واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تناديَ اسماً فيه الألف واللام ألبتة؛ إلاَّ أنهم قد قالوا: (يا اللهُ اغْفِرْ لَنَا)، وذلك من قبل أنَّه اسمٌ يلزمه الألفُ واللامُ لا يفارقانِه، وكثُر في كلامهم فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الألفِ واللامِ التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك)، من قبل أن (الذي قال ذلك)، وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة (زيد وعمرو) غالباً، ألا ترى أنك تقول: (يا أَيُّها الذي قال ذلك)، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة (زيد وعمرو) لم يجز ذا فيه، وكأنَّ الاسمَ -والله أعلم- (إله)، فلمَّا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألفَ، وصارتِ

(١) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٢٨٤ - ٢٩٠.

الألفُ واللامُ خَلْفًا منها، فهذا أيضًا مما يقوِّيه أن يكونَ بمنزلة ما هو مِنْ
نفسِ الحرفِ»^(١).

وثانيهما: أن تحذفَ (يا)، وتزاد في آخره الميم المشددة، فتصير
(اللَّهُمَّ)، قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ نُورِي الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ
الْمَلِكِ وَمَنْ تَشَاءُ﴾^(٢).

وقد اختلف النحويون في حقيقة هذه الميم، هل هي عوض من
(يا)، أم هي بقية من جملة محذوفة، وذلك على عدة أقوال:
القول الأول:

أن الميمَ في (اللَّهُمَّ) عوضٌ من (يا) النداء في أوله، والأصل (يا الله)،
ولذلك لا يجتمعان في حال السعة، والضمة في الهاء ضمّة الاسم المنادى
المفرد،^(٣) وهذه الميم مشددة، فهي حرفان مكان حرفين، وهذا مذهب
البصريين، وإليه مال الشيخ الأقلبي.

قال سيبويه: « وقال الخليل رحمه الله: (اللَّهُمَّ) نداء، والميمُ ها هنا
بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة (يا)
في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة
بُنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ؛

(١) الكتاب ٢/١٩٥، وينظر شرح الكافية ١/١٤٥.

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٢٦).

(٣) ينظر الكتاب ٢/١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦، والفريد في إعراب
القرآن المجيد ٢/٣٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٣، ٤٢٧.

لأنه وقع عليها الإعراب»^(١).

واحتج البصريون لمذهبهم بأمر منها:^(٢)

١- أنهم أجمعوا على أن أصل (اللَّهُمَّ) : (يا الله)، فإذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) النداء ، ولا يجوز الجمع بينهما في الاختيار، وهو في

الشعر نادر، وهذا دليل العوض.

٢- أنهم خصّوا ذلك بالنداء إجماعاً؛ حتى إنهم لا يقولون : (غفر اللَّهُمَّ لفلان)، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام

(يا)، حتى كأنهم صرّحوا بها.

٣- أن الميم في موضع غير المعوض عنه، وهذا شأن العوض.

وإنما اختيرت الميم خاصّةً للتعويض؛ لأنه لما كانت (يا) من حروف المد، والميم فيها غنة تُشبه حرف المد، وكانت كلُّ واحدة منهما على حرفين جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر،^(٣) ولأنَّ الميم عُهدت زيادتها في أواخر الأسماء، نحو (زرّقم) للأزرق، و(سُتْهم) لعظيم الاست.^(٤)

ولم تكن زيادتها مكان المعوض منه؛ تبرّكاً بالابتداء باسم الله تعالى،

(١) الكتاب ١٩٦/٢، وينظر المقتضب ٢٣٩/٤، والأصول في النحو لابن السراج ٣٣٨/١، والجمل في النحو للزجاجي ص ١٦٤، وشرح كتاب سيويه للسيرافي ٨٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٩٤/١، والإنصاف ٣٤١/١، وحاشية الصبان ٢١٦/٣، وحاشية الخضري ١٨٨/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٤٣/١، والتبيين ٤٥٠.

(٣) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ٤٥٠.

(٤) ينظر شرح كتاب سيويه للسيرافي ٨٦/٢، وعلل النحو لابن الوراق ص ٣٤٣، وإتلاف النصرّة للزبيدي ص ٤٧.



ولئلاً تجتمع زيادتا الميم و (أل) في أوّل الكلمة.^(١)

القول الثاني:

أنّ كلمة (اللَّهُمَّ) بقيّة من جملة محذوفة، والأصل (يا الله أَمَّنَا بِخَيْرٍ)، أي: اقصدنا بخير، من قولك: (أَمَّمْتُ زَيْدًا) أي: قصدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا أَمِّينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾^(٢)، أي: قاصديه، ولمّا كثر استعمال هذه الجملة على ألسنة العرب حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، فحذفوا المفعول والمجرور، وحذفت الهمزة، ونُقِلَتْ ضمُّها إلى الهاء قبلها، واختلطت الكلمتان، وصارتا كالشيء الواحد، والحذف في كلامهم لطلب الخفة كثير، وقد بقيت الميم المشددة من آثار هذه الجملة، وهذا ك(هَلُمَّ)، وأصلها (هل) ضُمَّ إليها (أم)، ثم تَرَكَّتْ منصوبة الميم، وهذا مذهب الكوفيين:

قال الفراء: «(اللهم) كلمة تنصبها العرب، وقد قال بعض النحويين: (إنما نُصِبَتْ إذ زيدت فيها الميمان؛ لأنها لا تنادى ب(يا)، كما تقول: (يا زيد، ويا عبدالله)، فجعلت الميم فيها خلفاً من (يا)،... ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففةً، مثل (الفم، وابنم، وهم)^(٣)، ونرى أنّها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أم)، تريد (يا الله أَمَّنَا بِخَيْرٍ)، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها، ونرى أنّ قول العرب: (هَلُمَّ إِلَيْنَا) مثلها، إنّما كانت

(١) ينظر حاشية الصبان ٣/ ٢١٦، وحاشية الحضري ٢/ ١٨٨.

(٢) سورة المائدة، من الآية (٢).

(٣) المراد ب(هم) الضمير، وأصله (هوم)، جمع (هو)، حذفت الواو، وزيدت الميم للجمع.

(هَلْ) فَضُمَّ إِلَيْهَا (أُمَّ) فَتُرِكَتْ عَلَيَّ نَصْبَهَا^(١)

وقد استدلَّ الكوفيون على صحة مذهبهم بأنَّ هذه الميم لو كانت عوضاً عن (يا) لما جُمع بينهما في قول الشاعر:

وَمَا عَلَيَّ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا

صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا^(٢)

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^(٣)

وقوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٤)

وقوله:

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ^(٥)

فقد جُمع فيها بين (يا) والميم المشددة في لفظ الجلالة، ولو كانت



(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، وينظر الزاهر في بيان معاني كلمات الناس لابن الأنباري ١٤٦/١، وأسرار العربية ص ١٧٦، والإنصاف ٣٤٣/١، وارتشاف الضرب ٢١٩١/٤، والدر المصون ٩٨/٣، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٧٢، والتصريح ٢٢٤/٢.

(٢) (ما) زائدة بعد (اللهم)، والمراد به (الشيخ) هنا الأب، أو الزوج، ينظر شرح الكافية ١٤٥/١، والخزانة ٣٥٨/١.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، وقائلها مجهول، وهي في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ١٤٦/١، وشرح كتاب سيويه للسيرافي ١٨٥/١، وأسرار العربية للأنباري ص ١٧٧، والإنصاف ٣٤٥/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٤٥١، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيت من مشطور الرجز، وقائله مجهول، وهو في الإنصاف ٣٤٣/١، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢٩٦/٥.

الميم عوضاً من (يا) لَمَّا جاز أن يجمع بينهما؛ لأنَّ العوض والمعوض لا يجتمعان.^(١)

وقد ردَّ البصريون هذا المذهب بعدة أمورٍ منها :

١- أنه لو كان أصل (اللَّهُمَّ) : (يَا اللَّهُ أَمَّنَا بِخَيْرٍ)؛ لكثير الجمع بين الميم

و(يا) النداء، ولمَّا لم يأتِ ذلك إلا في الضَّرورة علم أنه عوض فلم

يُجمع بينه وبين المعوض.^(٢)

٢- أنه يجوزُ أن يقال : (اللَّهُمَّ أَمَّنَا بِخَيْرٍ)، و(اللَّهُمَّ أَهْلِكُهُمْ)، ولو كان

الأصل (يَا اللَّهُ أَمَّنَا بِخَيْرٍ) للزم عليه تكرار في الأوَّل، ولا فائدة فيه،

وتعارض في الثاني.^(٣)

٣- أنه لو كان الأمر على ما زعم الفراء لكان (اللَّهُمَّ) فيه تركيب اسم

وجملة، وهذا لا يجوز.

قال أبو علي الفارسي: «ولا يجوزُ أن يكون انضمامُ (أَمَّ) إلى الاسم

على وجه ما تُضمُّ الكلمة إلى الكلمة؛ لتكون معها كالشيء الواحد؛ لأنَّه لا

يوجدُ في الكلام التي ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ جملةٌ ضُمَّتْ إلى اسمٍ، فصارتُ

معه كالشيء الواحد.»^(٤)

٤- قول الزجاج فيما زعمه الفراء: «وزعم أن الضمة التي في الهاء

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والزاهر لابن الأنباري ١/١٤٦، والإنصاف

١/٣٤٣، والتصريح ٤/٤٠.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٨.

(٣) ينظر الإنصاف ١/٣٤٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٨، وشرح

المفصل لابن يعيش ١/٣٦٧.

(٤) المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ١/١٨٩.

ضممة الهمزة التي في (أُمّ) وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد ، وأن يجعل في الله ضمة (أُم) ، هذا إلحاد في اسم الله عز وجل^(١).

وأما ما أنشدوه من شواهد جُمعَ فيها بين الميم و(يا) النداء فكلها شواهد شعرية مجهولة القائل، وإن صحّت عن العرب، فهي من الضرورة الشعرية النادرة.^(٢)

قال ابن مالك :

والأكثرُ اللّهُمَّ بالتَّعْوِيضِ وشَدَّ يَ اللّهُمَّ في قَرِيضِ
القول الثالث :

أنّ هذه الميم زيدت في كلمة (اللّهُمَّ) للتعظيم، والتفخيم ، ذكر ذلك المالقي^(٣) ، وصححه ابن القيم؛ إذ قال: «وقيل: زيدت الميم للتعظيم والتفخيم ، كزيادتها في (زُرُقُم) لشديد الزرقة، و(ابنم) في الابن، وهذا القول صحيح»^(٤)

وذكر الشيخ الأقلشي أنّ هذا القول غير خارج عن مذهب البصريين؛ إذ لا مُناقاةً بين العوض والتفخيم، بمعنى أنه لا يمتنع أن تكون الميم

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٣، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٤.

(٢) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقلشي ١/٢٨٨، والإنصاف ١/٣٤٥، وأسرار العربية ص ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٦٦.

(٣) ينظر رصف المباني ص ٣٠٦.

(٤) ينظر جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام لابن قيم الجوزية ص ١٤٧، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخر .

للتفخيم والتعظيم وإن كانت عوضاً من حرف النداء،^(١) وأكد ذلك المالقي بقوله: «إنما زيدت للتعظيم في هذا الاسم خاصّة؛ لاختصاصه بأشياء انفرد بها دون الأسماء ... ، وزيدت مشدّدة؛ لأنها عوض من حرفين، وهما الياء والألف، في (يا قبلها)»^(٢)



ويؤيد هذا قول النضر بن شميل: «من قال (اللَّهُمَّ) فقد دعاه بجميع أسمائه»^(٣)، ومعنى هذا أنّ الميم في كلام العرب تكون من علامات الجمع، تقول: (عليه) للواحد، و(عليهم) للجمع، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في نحو (ضربوا)، فلمّا كان كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى؛ لتشعر وتؤذن بأنّ هذا الاسم قد اجتمع فيه أسماء الله تعالى كلها، فإذا قال الداعي (اللَّهُمَّ)، فكأنه قال: (يا الله الذي له الأسماء الحسنی).^(٤)

والخلاصة أنّ الشيخ الأقلبي ذكر آراء العلماء في حقيقة الميم في هذه اللفظة الكريمة (اللَّهُمَّ)، ورجح رأي البصريين بأنّ أصلها (يا الله)، فحذف حرف النداء وعوض عنه هذه الميم المشدّدة، وهذا خاصٌّ بهذا الاسم

(١) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقلبي ١/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) رصف المباني ص ٣٠٦.

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٦٧، وتفسير القرطبي ٤/ ٥٤.

(٤) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٢٩٣، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنی للقرطبي ص ٢٩١، والعجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص ٢٥٧.

الشريف، فلا يجوز تعويض الميم المشددة من (يا) النداء في غيره، والدليل على ذلك أنهم لم يجمعوا بينهما، فلا يقال: (يا اللّهُمَّ) إلا في شعرٍ أنشده الكوفيون لا يُعرَف قائله؛ وإن صحَّ فهو من الضَّرورة النَّادرة، فلا يُجعل أصلاً يُبنى عليه.



وهذا القول هو ما يرجّحه البحث، وذلك للتكلف الملحوظ في التقديرات التي قدّرها الكوفيون، والتي يترتب عليها كثير من المخالفات النحويّة والمعنوية.

٤٠٢٤٤٠٤٤

وصف (اللهم)

قال الأقليشي: «ولا يجوز أن يوصفَ (اللَّهُمَّ)؛ لأنه لَمَّا كان لا يستعمل إلا في النداء خاصة أشبه الأصوات التي لا تكون إلا في النداء، نحو قولهم للناقة (حَلْ، وهَلَا، وهَابْ)، في زَجْرِ الخيل^(١)، وشبه ذلك مما لا يجوز أن يوصفَ، وكذلك جميع الأسماء التي لا تقع إلا في النداء لا يجوز أن توصفَ، ولا تؤكَّد، نحو (هَنَا،^(٢) وَفَسَاقِ، وَغَدَارِ، وَفُسُقِ^(٣)، وَغُدْرِ)، ونحو ذلك...، وكذلك ذهب المبرد، وطائفة من أهل العربية إلى جواز وصفه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، وقال المخالف له: لا حجة فيه؛ لأنه يمكن أن يكون ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ منصوبًا على نداء ثانٍ، كأنه قال: (يا فاطر السماوات والأرض)، أو منصوبًا على المدح»^(٥)

وقال: «وأما سيبويه^(٦) فإنه قال: إنما شُدِّدَتْ؛ لتكونَ بمزلةٍ حرفِ النداءِ المحذوفِ، و عوضًا منه، ولأجلِ استغراقِها أيضًا لجميعِ أسماءِ الله

(١) ينظر اللسان (حلل)، و(هلا)، و(هيب).

(٢) (يا هَنَا) معناه: يا رجلُ، ويقال في النداء خاصة. ينظر المقتضب ٢٣٥/٤،

والصحيح (هنا)، والمحكم لابن سيده ١٠٦/٤.

(٣) يقال في النداء: (يا فُسُقُ ويا حُبْتُ)، يريد: يا أيُّها الفاسق، ويا أيُّها الخبيث. وهو

معرفة. يدل على ذلك أنهم يقولون: يا فسق الخبيث، فينعتونه بالالف واللام. وتقول

للمرأة: يا فَسَاقِ. ينظر الصحيح (فسق).

(٤) سورة الزمر، من الآية (٤٦).

(٥) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/٢٨٥، ٢٨٦.

(٦) ينظر الكتاب ١٩٦/٢.

تَعَالَى وصفاته، لا يجوزُ أَنْ تُوصَفَ؛ لأنها قد اجتمعت فيها، وهو حُجَّةٌ لِمَا
قَالَ سيبويه^(١)

التوضيح:

ذكرنا سابقاً رأيَ الأقلشي في حقيقة الميم في هذه اللفظة الكريمة
(اللَّهُمَّ) وهنا يتحدث عن نعتها، ويرى عدمَ جَوَازِهِ، معللاً ذلك بأنّها لا
تُستعمل إلا في النداء خاصةً، فأشبهت الأصوات الملامزة للنداء، ولأجل
استغراقها لجميع أسماء الله تعالى وصفاته.

وللعلماء في جواز نعت لفظ (اللَّهُمَّ) قولان:

الأول: أنه لا يجوز نعت (اللَّهُمَّ)؛ لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء، وليس
في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيره، وقد لحقه شبه الصوت،
ك(غاق)^(٢)، وشبهه، والأصوات لا تُوصَفُ؛ لأنها غير متمكّنة في
الاستعمال، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وإليه مال الأقلشي.

قال سيبويه: « وقال الخليل -رحمه الله- : (اللَّهُمَّ) نداء، والميم
ها هنا بدل من (يا)... وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار
مع الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: (يا هناه)^(٣)»

وقال الصبان: « لا يوصف (اللَّهُمَّ) عند سيبويه، كما لا يوصف غيره
من الأسماء المختصة بالنداء... وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن (اللَّهُمَّ)

(١) وينظر الإنشاء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٢٩٣.

(٢) (غاق) حكاية صوت الغراب. ينظر التعريفات للجرجاني ص ٤٥، والصحاح
للجوهرى (غيق).

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٥، والتبيان في إعراب
القرآن ١/ ٢٥٠.

بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل (حَيْهَل) ^(١)؛ إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنيهما بخلاف مثل: (سيويه وخالويه)، حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة ^(٢).

وعَلَّلَ ابنُ عقيلٍ مذهبَ سيويه بأنه لم يُسمع عن العربِ (اللهم الرحيم)، ونحوه. ^(٣)



الثاني: أنه يجوز نعت هذه الكلمة، كما يجوز نعتها إذا كانت بـ(يا) النداء دون الميم، نحو (يا الله)، فكما تقول (يا الله الكريم)، كذلك تقول: (اللَّهُمَّ الكريم)، وهذا قول المبرد، والزجاج، وخرجا على ذلك قوله تعالى: (قل اللهم مالك الملك)، وقوله تعالى: (قل اللهم فاطر السموات)، فـ(مالك الملك)، و(فاطر) نعتان لـ(اللهم) في الآيتين.

قال المبرد: « وَأَعْلَمَ أَنَّ لِلنِّدَاءِ أَسْمَاءً يُخَصُّ بِهَا فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ يَا هَٰنَا أَقْبَلْ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ لِلنِّدَاءِ، وَكَذَلِكَ (يَا نَوْمَانَ) ^(٤)، وَيَا فُسْتُقُ، وَيَا لِكَاعٍ ^(٥)، وهذه كلها معارفٌ، وزعم سيويهِ أنه لا يجوزُ نعتُ

(١) (حَيْهَل) اسم فعل بمعنى: أقبل.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢١٧.

(٣) ينظر المساعد ٢/ ٥١١.

(٤) يقال: (يا نَوْمَانَ) لكثير النوم، ولا يجوز (رجل نَوْمَانٌ)؛ لأنه يختص بالنداء. ينظر الصحاح (نوم).

(٥) (لُكْعٌ) لُكْعًا، وَلُكَاعَةٌ بمعنى: لَوْمٌ وَحَمَقٌ، و(لِكَاعٍ): من الألفاظ الملازمة للنداء، قال سيويه ٢/ ١٩٨: «ويدلك على أنهم لا يقولون في غير النداء: (جاءتني خبات، ولكاع، ولا لُكْع ولا فُسْتُقُ)، وإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة، كما=

شَيْءٍ مِنْهَا، لَا تَقُولُ: (يَا لِكَاعِ الْخَبِيثَةِ أَقْبَلِي)؛ لِأَنَّهَا عَلَامَاتٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ... وَزَعَمَ أَنَّ مَثَلَهُ (اللَّهُمَّ)، إِنَّمَا الْمِيمُ الْمُشَدَّدَةُ فِي آخِرِهِ عَوْضٌ عَنِ (يَا) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَالْهَاءُ مَضْمُومَةٌ لِأَنَّهُ نِدَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ وَصْفُهُ، وَلَا أَرَاهُ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهَا (أَي الْمِيمِ) إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ (يَا) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (يَا اللَّهُ) ثُمَّ تَصَفُّهُ، كَمَا تَصَفُّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(١) ^(٢)



وقال أبو إسحاق الزجاج: « وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه قد ضُمَّتْ إليه الميم،... والقول عندي أن الاسم، ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا)، فلا تُمنع الصِّفَةُ مع الميم، كما لا تمنع مع (يا)»^(٣) وخرَّجَ سيبويه ما استشهد به المبرِّدُ، والزَّجاجُ على أن (مالك الملك)، و(فاطر) في الآيتين نداءً مستأنفٌ، لا نعت.^(٤)

قال سيبويه: «وإذا ألحقت الميم لم تصفِ الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: (يا هناه) وأما قوله عز وجل: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فعلى (يا)، فقد صرَّفوا هذا الاسم على

= اختص (الأسد) بأبي الحارث إذ كان معرفة». وقال في ٣/ ٢٧٣: «ومما جاء من الوصف منادئ وغير منادئ: (يا خباث ويا لكاع)، فهذا اسم للخبيثة ولللكعاء». وفي كلام سيبويه تناقض بين، فقد ذكر أولاً أن (لكاع)، ونحوه لا يستعمل إلا في النداء، ثم ذكر ثانياً أنه يستعمل في النداء وغيره. ينظر المقتضب ٤/ ٢٣٧ (هامش ١).

(١) سورة الزمر، من الآية (٤٦).

(٢) المقتضب ٤/ ٢٣٥، ٢٣٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦٨.

وجوه؛ لكثرتة في كلامهم، ولأنَّ له حالاً ليستَ لغيره»^(١)

ورجَّحَ الأقليشي مذهب الخليل وسيبويه، وهو عدم جواز نعت لفظ (اللَّهُمَّ)؛ لكونه لا يُستعمل إلا في النداء خاصَّة، لمشابهته الأصوات الملازمة للنداء، نحو (فَسَاقِ ، وَخَبَاتِ)، وأمثالهما، ولأجل استغراق (اللَّهُمَّ) لجميع أسماء الله تعالى وصفاته التي يوصف بها، فلا يجوز أن يوصف بها؛ لأنها قد اجتمعت فيه،^(٢) وذلك من قبيلِ أَنَّ الميمَ في كلام العرب تكونُ من علامات الجمع، تقول: (عليه) للواحد، فإذا أردتَ الجمعَ قلت: (عليهم)، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في نحو (ضَرَبَ، وَضَرَبُوا)، و(قَامَ، وَقَامُوا)، فلمَّا كانت الميم كذلك زيدتُ في آخر اسم الله تعالى؛ لتشعرَ وتؤذَنَ بأنَّ هذا الاسم قد اجتمعت فيه أسماءُ الله تعالى كُلُّها، فإذا قال الداعي (اللَّهُمَّ) فكأنه قال (يا الله الذي له الأسماء الحسنی)^(٣) ويؤكد ذلك قول أبو رجاء العطاردي^(٤): «الميم في قولك: (اللَّهُمَّ) فيها تسعةٌ وتسعون اسماً من أسماءِ الله تعالى»^(٥)، وقول

(١) الكتاب ١٩٦/٢، وينظر المقتضب ٢٣٩/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٨/١.

(٢) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٢٩٣/١.

(٣) ينظر السابق ٢٩٢/١، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنی للقرطبي ص ٢٩١، والعجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص ٢٥٨.

(٤) هو عِمْرَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو رَجَاءِ الْعَطَّارِدي، من بني عطارذ بن عوف التميمي العطاردي، مخضرم، أدرك الجاهلية، والإسلام، أسلم في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره، قيل: أسلم بعد الفتح توفي سنة (١٠٥هـ)، ينظر أسد الغابة لابن الأثير ٢٦٧/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٥٣/٤.

(٥) ينظر تفسير الفاتحة للأقليشي ص ١٢٢، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنی ص ٢٩١.



الحسن البصري^(١): «اللَّهُمَّ مَجْمَعُ الدَّعَاءِ»^(٢)، وقول النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ^(٣):
«مَنْ قَالَ: (اللَّهُمَّ) فَقَدْ دَعَاهُ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ»^(٤).

والأنسب هو الأخذ بهذا المذهب؛ لأنَّ لفظَ (اللَّهُمَّ) ليس في حاجةٍ إلى الفائدة التي يحققها النَّعْتُ لغيره، ثمَّ إنَّه لم يرد في كلام العرب: (اللَّهُمَّ الرَّحِيمِ) ونحوه، يضاف إلى هذا أنَّ الآية التي احتجَّ بها المبرد ومن وافقه ليس فيها حجة ظاهرة؛ لأنه يُمكنُ أن يكون (فاطر) في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ منصوبًا على نداء ثانٍ، كأنه قال: (يا فاطر السَّمَوَاتِ)، أو منصوبًا على المدح، فإذا أمكن ذلك سقط ما احتج به؛ لأنَّ ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.^(٥)

٤٠٢٨٥٠٥٣

(١) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وسكن البصرة، وعظمت هيئته في القلوب، قال عنه الغزالي: «كان الحسن البصري أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء، وأقربهم هديًا من الصحابة، وكان غاية في الفصاحة، تتصبب الحمكة من فيه» توفي سنة (١١٠هـ)، ينظر البلغة ص ١٢٦، والأعلام للزركلي ٢/٢٢٦.

(٢) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٢٩١، و المحرر الوجيز ١/ ٤١٧، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص ٢٩١

(٣) هو النضر بن شميل بن خرشة بن زيد المازني، البصري، النحوي، نزيل مرو وعالمها، ولد سنة ١٢٢هـ، وتوفي سنة ٢٠٣هـ، ينظر ترجمته في الفهرست ص ٧٧، والبلغة ص ٢٣٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦.

(٤) ينظر الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي ٢/ ١٧، والإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ١/ ٢٩١، وتفسير الفاتحة له ص ١٢٢، والأسنى ص ٢٩١.

(٥) ينظر العجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص ٢٥٨.

لفظ (آمين) أصله، ولغاته، ومعناه، وبنأؤه، واشتقاقه

قال الأقبليشي: «(آمين) لفظةٌ معرّبةٌ من اللّسانِ العِبرانيِّ إلى اللسانِ العربيِّ، وفيها لغتان: المدُّ، والقصرُ، وكانَ الحَسَنُ إذا سُئِلَ عن تفسِيرِ (آمين) قال: (هُوَ: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِي)، وقيلَ: معناه (كَذَلِكَ فَلْيُكُنْ)، قال الفارسيُّ: (آمين) جُمْلَةٌ مَرَكَّبَةٌ من فِعْلٍ واسمٍ؛ معناه: (استجب لي)، ودليل ذلك أن موسى عليه السلام لما دعا على فرعونَ وأتباعِهِ، فقال: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(١)، قال هارون عليه السلام: (آمين)، فطبّق الله الجملة بالجملة، وقد بُنيَ على السُّكُونِ، وفُتِحَ لالتقاء السَّاكِنينَ، كـ(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، وقال القُتَيْبِيُّ: ^(٢) «إِنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مُضْمَرٌ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ (يَا آمِينَ)، وَرَدَّهُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ، وَقَالَ: لَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَضمومًا؛ لِأَنَّهُ نداءٌ مُفْرَدٌ، وَاشتقاقه من (الأَمْنِ)»^(٣).

تحدّث الأقبليشي في النصِّ السَّابِقِ عن لفظِ (آمين) من حيث أصله، واللغات الواردة فيه، ومعناه، وبنأؤه، واشتقاقه، وفيما يلي توضيحٌ لهذه الجوانب:

أولاً: أصله :

ذكر الأقبليشي أن (آمين) بالمدِّ لفظٌ أعجميٌّ منقولٌ من العِبريّة، تكلمت به العربُ فصارت لغةً لها، وذهبَ غيرُه إلى أَنَّهُ منقولٌ من السُّريانيّة،

(١) سورة يونس، من الآية (٨٨).

(٢) (القتبي) هو ابن قتيبة، وهو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، اللغوي، النحوي، الكاتب، من مصنفاته: المعارف، وأدب الكاتب، ومشكل القرآن، وعيون الأخبار، وغيرها، توفي سنة ٢٧٦. ينظر البلغة ص ١٢٨، وبغية الوعاة ٢/٦٣.

(٣) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/ ٣٢٧، ٣٢٨.

وقد نَسَبَ الزَّجَّاجُ القولَ بأعجميَّة (أمين) إلى الأَخْفَشِ، وذكرَ أَنَّهُ يرى أَنَّهُ على وزن (فَاعِل) ك(يَاسِين) وهو من أبنية كلام العَجَم، ك(هَابِيل، وقَابِيل).

قال الزَّجَّاجُ: «رُويَ عن الأَخْفَشِ أَنَّهُ اسمٌ أعجميٌّ مثل (هَابِيل، وقَابِيل)، فَإِنَّ سَمَّيتَ به رجلاً لم ينصرف»^(١)

وردَّ الفارسيُّ ذلكَ بِأَنَّهُ لو كان أعجميًّا فإنه لا يخلو من أن يكونَ اسمَ جنسٍ، نحو (اللَّجَام)، أو منقولاً من معرفةٍ، نحو (إبراهيم)، وليس (أمين) واحداً منهما، فثبتَ أَنَّهُ ليس بأعجميٍّ، أمَّا وزنه فلا يُنكرُ أن يجيءَ في العربيَّة مع مجيئه في العجمية، ك(هَابِيل).^(٢)

وأكثرُ العلماءِ على أن (أمين) بالمدِّ عربيٌّ، أصله القصر، والمدُّ نشأ من إشباعِ فتحةِ الهمزة، فنشأت بعدها ألف.

قال العكبريُّ: «(أمين) بالمدِّ ليس من الأبنية العربيَّة، بل هو من الأبنية الأعجميَّة ك(هَابِيل وقَابِيل)، وَالوجهُ فِيهِ أن يَكُونَ أشبعَ فتحةِ الهمزة، فنشأتِ الألفُ، فعلى هَذَا لا تخرُجُ عَنِ الأبنية العربيَّة»^(٣)

وقال الرضويُّ: «(أمين) -بقصرِ الهمزة- على وزنِ (كريم)، ولا مانعُ أن يقال: أصله القصر، ثمَّ مُدِّ، فيكونُ عربيًّا، مصدرًا في الأصل، ك(النذير، والنكير)، ثمَّ جُعِلَ اسمُ فِعْلٍ»^(٤)

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧.

(٢) ينظر المسائل الحليات ص ١١٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ١١.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٦٧، وينظر تاج العروس (أمين).

ثانياً : اللغات الواردة فيه :

ذكر الأقبليشي أن فيه لغتين، وهذا هو المشهور عن العرب: ^(١)

الأولى: (أمين) بمدّ الهمزة، ومنه قول الشاعر: ^(٢)

آمِينَ آمِينَ لَا أَرْضَى بِوَاحِدَةٍ حَتَّى أَبْلُغَهَا أَلْفِينَ آمِينَا
وقول مجنون ليلي: ^(٣)

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا
الثانية: (أمين) بقصر الهمزة، بوزن (كريم)، ومنه قول الشاعر: ^(٤)

تَبَاعَدَ عَنِّي فَطُحِلْ إِذْ دَعَوْتُهُ آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا
وأفصح اللغتين، وأشهرهما عند كثير من العلماء هي لغة المدّ
بتخفيف الميم، وبه جاءت معظم الروايات. ^(٥)



(١) ينظر الفصح لثعلب ص ٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٤، والحلبيات ص ١١٠، والدر المصون ١/٧٧.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم أهد إلى اسم قائله، وهو في المحرر الوجيز ١/١٣٥، وتفسير القرطبي ١/١٢٨، والدر المصون ١/٧٧.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان مجنون ليلي ص ٢١٩، وشرح المفصل ٤/٣٤، وشرح شذور الذهب ص ١٥١.

الشاهد فيه قوله: (آمينا) بمد الهمزة وهذه هي اللغة الأفصح.

(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله مجهول وهو في: المحرر الوجيز ١/١٣٥. شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٤، ولسان العرب (أم ن)، وشرح شذور الذهب ص ١١٧.

(٥) ينظر المجموع شرح المهذب للنووي ٣/٣٠١، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢/٢٠٨.

يرى أكثر العلماء أنَّ (آمين) اسم فعل أمر، ومعناه (اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ) ،
ويدلُّ على ذلك ما رُوِيَ عن الحسن أنه سُئِلَ عن (آمين) قال: تفسيرُها:
(اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ)،^(١) ويرى الفارسيُّ أنَّ (آمين) جملة مركَّبة من فعل، واسم
معناه (اسْتَجِبْ لي)، واستدلَّ على ذلك بأنَّ موسى عليه السَّلام لما دعا
على فرعون وأتباعه، فقال: ﴿رَبَّنَا أَطْمَسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَأَشَدَّدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا
يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، قال هارون عليه السلام: (آمين)، فطبَّق اللهُ الجملةَ
بالجملة،^(٣) وقد نقل الأقليشيُّ هذا القول عن الفارسيِّ.

ورُوِيَ عن ابن عبَّاس أنه قال: سألتُ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلم: ما
معنى (آمين)؟ قال: «رَبِّ أَفْعَل».^(٤)

ونسب أبو علي الفارسي إلى الحسن أنَّ معناه: (كذلك فليكن).^(٥)
ورُوِيَ عن الحسن أيضاً أنه قال: «(آمين) اسم من أسماء الله تعالى»^(٦)،

(١) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص ٩٨، وينظر معاني القرآن إعرابه
للزجاج / ١ / ٥٤، والإنباء للأقليشي / ١ / ٣٢٨، والمححر الوجيز / ١ / ٧٩.
(٢) سورة يونس، من الآية (٨٨).

(٣) ينظر المسائل الحلبيات ص ٩٧، ٩٨، والإنباء للأقليشي / ١ / ٣٢٨، ٣٢٩.
(٤) ذكر هذا الحديث القرطبي في تفسيره / ١ / ١١١، ولم أعره عليه في كتب السنة.
(٥) ينظر المسائل الحلبيات ص ٩٨، والزاهر لابن الأنباري / ١ / ٦٦.
(٦) ينظر الخصائص / ٣ / ١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش / ٤ / ٣٥، وسفر السعادة
/ ١ / ١٣٥.

ورد هذا القول بعدة أمور: (١)

١- أن أسماء الله تعالى توقيفية لا تُعرفُ إلا بالتلقّي، ولم يرد بذلك نصٌّ من القرآن الكريم، أو السنة.

٢- أن (آمين) لو كان اسمًا من أسماء الله تعالى لبني على الضم؛ لأنه على هذا منادى معرفة، أو مقصود.

٣- عدم إعراب (آمين) دليل على أنه ليس اسمًا من أسماء الله تعالى؛ إذ أسماء الله تعالى معربة، وليست مبنية على حدِّ بناء (آمين)، ولمّا كان (آمين) اسمًا مبنياً دلَّ على أنه اسمٌ فعلٍ أمر، بُني على حدِّ بناء أسماء الأفعال، وليس من أسماء الله تعالى.

والرَّاجِحُ أن لفظ (آمين) اسمٌ فعلٍ أمرٍ معناه (استجب) على لغتي المدِّ والقصر، وليس اسمًا من أسماء الله تعالى، بل هو دعاء، كما نصت على ذلك الآثار التي سبق ذكرها، ويؤكدُ الزَّجاجُ (٢) القول بأنَّه دعاءٌ بعدم جوازِ الجهر به في الصَّلَاة بعد قراءة الفاتحة عند أبي حنيفة؛ لأنَّ المسنون في الدُّعاء الإخفاء، بدليل قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (٣)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذين رفعوا أصواتهم بالدعاء: «يا أيُّها النَّاسِ إنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِكُمْ رِكَابُكُمْ» (٤).

(١) ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٤٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري

١١/ ١، والدر المصون ١/ ٧٧.

(٢) ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٤٣.

(٣) سورة الأعراف، من الآية (٥٥).

(٤) ينظر سنن أبي داود ١/ ٤٧٨.

رابعاً؛ بناؤه؛

ذكر الأقبليسي تبعاً للنحويين أنّ لفظ (أمين) مبنيٌّ، كسائر أسماء الأفعال الموضوعية للأمر، ولم يذكر علّة بنائه، وذكر ابن جني أنّه بُني لتضمُّنه معنى لام الأمر؛ إذ قال:

« فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أنّ علّة بنائها إنّما هي تضمُّنها معنى لام الأمر، ألا ترى أنّ (صه) بمعنى (اسكُتْ)، وأنّ أصل (اسكُتْ: لِسَكُتْ)، كما أنّ أصل (قُم: لِقُومُ)، و(اقعدُ: لِقَعْدُ)، فلما ضُمَّت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فُبَيِّنَتْ، كما أنّ (كَيْفَ، وَمَنْ، وَكَمْ) لَمَّا تَضَمَّنَ كُلُّ واحدٍ منها معنى حرف الاستفهام بُيِّنَ، وكذلك بقيّة الباب»^(١)

وذهب بعضهم إلى أنّ سبب البناء هو وقوعه موقع فعل الأمر^(٢)، وهذه العلّة قد لا تختلف عن العلّة التي ذكرها ابن جني؛ لأنّ معنى وقوع اسم الفعل موقع فعل الأمر أنّه قد ضَمَّن معنى لام الأمر^(٣).

والأصل في (أمين) أنّ يكون مبنيّاً على السكون، لكن فتحت النون فيه في حالة الوصل؛ لالتقاء الساكنين، كما فُتحت في (أَيْنَ، وَكَيْفَ)، واختاروا البناء على الفتح في وصل الكلام دون الكسر؛ لكسر ما قبل الياء، فلو كسرت النون على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لوقعت الياء بين كسرتين، والكسر بعد الياء مستثقل، أما الفتح فهو أخف الحركات. قال أبو علي الفارسي: «وأما بناء (أمين) على الفتح، وليس على الكسر

(١) الخصائص ٣/ ٤٩.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٥.

(٣) السابق نفسه.

كأسماء الأفعال المبنية على الكسر، فلأنَّ النون ساكنة مسبوقه بياء ساكنة، وكذلك الكسر يثقل بعد الياء فجاء بالفتحة؛ لأنَّها أخفُّ الحركات، كما تقولُ العربُ: (ليت)، و(لعلَّ)، و(كيفَ)، و(أينَ)»^(١)، وهذا ما نصَّ عليه الأقبليشي.^(٢)



ويرى ابن قتيبة،^(٣) والزَّمخشري^(٤) أنَّ (أمين) أصلها: (يا آمين) بمعنى (يا الله استجب)، فحذفت أداة النداء، وردَّ ذلك الأقبليشي؛ تبعاً للنحاس بأنَّ ذلك لا يصحُّ من طريق العربية؛ لأنَّ (أمين) لو كان منادى لوجب بناؤه على الضَّم؛ لأنَّه منادى معرفة، أو نكرة مقصودة.^(٥)

خامساً: اشتقاقه:

ذكر الأقبليشي أنَّ لفظ (أمين) مشتقُّ من (الأمن)، وذهب بعض العلماء إلى أنَّه مشتقُّ من (الأمان)، وكلاهما ضد الخوف.^(٦)

وقول الأقبليشي بأنَّه مشتقُّ من (الأمن) فيه مسايمة لمذهب البصريين، فالأصل في الاشتقاق عندهم أن يكون من المصادر؛ لأنَّ المصدر يدلُّ على الحدِّث، ولا اختصاص له بزمان دون زمان.

(١) المسائل الحلبيات ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) ينظر الإنباء للأقبليشي ١/٣٨٢.

(٣) ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ١٢، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م.

(٤) شرح الفصيح للزَّمخشري ٢/٦٤٩.

(٥) ينظر الإنباء ١/٣٨٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٤٥.

(٦) ينظر لسان العرب (أمن).

فلَمَّا لم يتعين له زمان للحدث؛ لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأنَّ الأزمنة ثلاثة؛ ليختصَّ كلُّ فعلٍ منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، وهذا دليلٌ على أنَّ المصدرَ أصلُ الفعل.^(١)



وزَعَمَ بعضُ البصريين كالفارسي، واختاره الشيخُ عبدالقاهر أنَّ المصدرَ أصلُ الفعل، والفعل أصلُ لِباقِي المشتقاتِ،^(٢) ورُدَّ هذا القول بأنَّ الزمنَ إذا كان داخلا في مفهوم الفعل، فيجب أن يكون الاسم المأخوذ منه مشتملاً على الحدث والزمن المعين؛ لأنَّه من المقرَّر أن يشتمل المشتق على المشتقِّ منه وزيادة.^(٣)

ويرى بعضهم أنَّ الكلمَ كلَّه أصلٌ، وليس منه شيء اشتقَّ من غيره، ويُردُّ على ذلك بالانقطاع التام بين الكلمات العربية؛ إذ لا اتصال لكلمة بأخرى.^(٤)

أما الكوفيون فيرون أنَّ الفعلَ هو أصلُ للمصدر، ولجميع المشتقات؛ لأنَّ المصدرَ يصح لصحة الفعل، نحو (قاوم، قوامًا) ويعتل لاعتلاله، نحو

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٢٣٧.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٠٨، والتصريح ٢/ ٤٥٥.

(٣) ينظر همع الهوامع ٣/ ٤٠٨، وضيء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ١٢٦.

(٤) ينظر همع الهوامع ٣/ ٤٠٨، تصريف الأفعال للدكتور عبدالحميد السيد عبدالحميد ص ١٨٢.

(قام، قيامًا)، فلما صحَّ لصحته، واعتل لاعتلاله دلَّ على أنه فرع عليه.^(١)

والصحيح هو مذهب البصريين، وهو اختيار الأقبليشي، وابن مالك،
وذلك لأنَّ الفرعَ لا بُدَّ فيه من معنى الأصلِ وزيادة، والفعلُ يدلُّ على

الحدث والزمان،^(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن
بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نصبٍ وكونه أصلاً لهذين انتخب

٤٥٦/٢



(١) ينظر الإنصاف ١/ ٢٣٥، وأوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢٠٨

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢١٧، والتصريح

مجيء (فعليل) مذكراً وصفاً للمؤنث

قال الأقبلي في تفسير (المتين) : « هذا الوصفُ وَرَدَ عند الترمذي ^(١) ،
وورد في كتاب الله تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ^(٢) فتأوله بعض العلماء على
أن المعنى (المتين قوته)، وقرأ يحيى بن وثاب ^(٣) ، والأعمش ^(٤) (المتين)
بالخفض، ^(٥) على أنه نعت للقوة، وذكَّرها ؛ لأنَّ تأنيثها غيرُ حقيقي، وإنما
مال مَنْ مال لهذا التأويل والقراءة، من حيثُ رأى أنَّ الله تعالى لا يوصف
بأنه (متين)، كما لا يوصف بأنه جلدٌ، فجعل (المتين) من صفات القوة،
وهذا لا يلزم؛ لأنَّ الشريعة قد جاءت بأسماءٍ من هذا القبيل ك(الصَّبور) في
أسماء الله تعالى، وما أشبهه، فعلى هذا يكون (متين) وصفاً لله تعالى، ووزنه
(فَعِيل)، مأخوذ من المتانة، وهي القوة التامة، والشدة البالغة، ومنه سُمِّيَ
الظَّهرُ متناً؛ لقوته» ^(٦)



(١) ينظر سنن الترمذي ٤١١ / ٥ .

(٢) سورة الذاريات من الآية (٥٨) .

(٣) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي التابعي، كان ثقةً إماماً كبير القدر، مقرئاً، أخذ
عن جمَع كثير من الصحابة والتابعين، منهم عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر،
وعبدالله بن مسعود، وعائشة، وغيرهم توفي سنة (١٠٣هـ) بالكوفة، في خلافة يزيد بن
عبد الملك. ينظر شذرات الذهب ١ / ١٢٥، والأعلام ٨ / ١٧٦ .

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي الكوفي، من قراء الطبقة الثالثة من التابعين توفي سنة
(١٤٨هـ). ينظر تاريخ بغداد ٩ / ٣، وتهذيب التهذيب ٤ / ٢٢٢ .

(٥) ينظر مختصر ابن خالويه ص ١٤٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٥٢، والمحتسب
٢ / ٢٨٩، والفتوحات الإلهية ٤ / ٢١١ .

(٦) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٢ / ٧٢٢، ٧٣٢، ٧٢٤ .

التوضيح:

ورد في لفظ (المتين) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(١) قراءتان:



الأولى: قراءة الجمهور بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبر، أو نعت لـ(الرَّزَاقِ)، أو نعت لاسم (إِنَّ) على الموضع، أو خبر مبتدأ محذوف،^(٢) وهذه القراءة أشهر وأقوى في القياس^(٣).

الثانية: قراءة يحيى بن وثاب، والأعمش بالجر، وللنحاة في توجيه هذه القراءة عدة أقوال:

القول الأول: أن يكون (المتين) وصفاً لـ(القوة)، واعتراضاً بأنَّ (القوة) مؤنث، فكيف توصف بـ(المتين)، وهو مذكر، وأجيب عن ذلك بما يأتي:
١ - أنَّ (القوة) هنا بمعنى الحبل، فكأنه قال: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْحَبْلِ الْمَتِينِ).

قال الفراء: «قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالخفض، جعله من نعت (القوة)، وإن كانت أنثى في اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول، أنشدني بعض العرب:»^(٤)

(١) سورة الذاريات الآية (٥٨).

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٢٦/٢، والبيان ٣٩٣/٢، وتفسير القرطبي ٦٢٢٦/٩، والدر المصون ٦٠/١٠.

(٣) ينظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعالبي ١٢١/٩.

(٤) الببتان من الرجز، وقائهما معروف بن عبد الرحمن، وقيل: حميد بن ثور، وهو في الكتاب ٥٨٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣، والمقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩/٢، ومجالس ثعلب ص ٢٣٩، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢، والمنصف ٢٨٤/١، والممتع في التصريف ٣٣٦/١، واللسان ٦٠٢/٢، (ملح)، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤، وشرح الأشموني ٦٧٢/٢.

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوَبًا مِنْ رِيْطَةِ الْيَمْنَةِ الْمَعْصَبَا
فجعل (المعصَّب) نعتاً لـ (اليمنة)، وهى مؤنثة فى اللفظ؛ لأنَّ (اليمنة)
ضَرْبٌ وَصِنْفٌ مِنَ الثِّيَابِ الْوَشِيِّ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ»^(١).

٢- أَنَّ الْقُوَّةَ مَوْوَلَةٌ بِالِاقْتِدَارِ، وَالْمَعْنَى فِي وَصْفِهِ بِالْقُوَّةِ وَالْمَتَانَةِ: (أَنَّهُ
الْقَادِرُ الْبَلِيغُ الْاِقْتِدَارَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ)، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ، وَتَبِعَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢)، وَالْهَمْدَانِيُّ^(٣)، وَأَبُو السَّعُودِ^(٤).

٣- أَنَّ (الْقُوَّةَ) مَوْثٌ غَيْرٌ حَقِيقِي، يَجُوزُ فِي وَصْفِهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ،
فَهُوَ كِتَابِيَّةٌ (الْمَوْعِظَةُ، وَالصَّيْحَةُ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(٥)
وَالْمَعْنَى (فَمَنْ جَاءَهُ وَعِظٌ)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٦)،
أَيَّ الصِّيَاحِ وَالصَّوْتِ، وَهَذَا قَوْلُ الزَّجَّاجِ^(٧)، وَهَذَا مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ
الْأَقْلِيْشِيُّ؛ إِذْ قَالَ: «وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشُ (الْمَتِينُ) بِالْخَفْضِ عَلَى



=و(الريطة): كل ثوب لين دقيق.

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٩٠، وينظر ٢/٧٥، وتفسير الثعالبي ٩/١٢١.

(٢) ينظر الكشاف ٤/٣٣.

(٣) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٦/١٧.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ٨/١٤٥، وينظر تهذيب

اللغة ١٤/٢٠١٨، والمحكم لابن سيده ٩/٥٠٨.

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٧٥).

(٦) سورة هود من الآية (٦٧).

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٥٢،

ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٣٢٦، والمحرر الوجيز ٥/١٨٣، وتفسير القرطبي

٩/٦٢٢٧.

أنَّ نعت لـ(القوة)، وذَكَرَها؛ لأنَّ تَأْيِثَها غير حَقِيقِيٌّ».

٤ - أنَّ (المتين) على وزن (فَعِيل)، وقد كَثُرَ مجيء هذا الوزن وصفاً للمؤنث، كقولهم: (حُلَّةٌ خَصِيفٌ)، و(مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ)، و(رِيحٌ خَرِيقٌ).

قال ابن جنِّي: «(المتين) (فَعِيلٌ)، وقد كثر مجيء (فَعِيلٌ) مذكراً وصفاً للمؤنث، كقولهم: (حُلَّةٌ خَصِيفٌ)، (مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ)، و(نَاقَةٌ حَسِيرٌ وسَدِيسٌ)، و(رِيحٌ خَرِيقٌ)»^(١)

القول الثاني: أن يكونَ (المتين) وصفاً لـ(ذو)، وإنَّما جَرَّ لَمَّا جاورَ مجروراً، وهو (القوة) على حدِّ قولهم: (هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ).

قال ابن جنِّي: «أراد الرفعَ وصفاً لـ(الرزاق)، إلاَّ أنَّه جاءَ على لفظِ القوة؛ لجوارها إياه على قولهم: (هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)»^(٢)

وعلى هذا يكون (المتين) مرفوعاً بضمَّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.^(٣)

والجرُّ على الجوار مسألةٌ اختلفت فيها كلمةُ النَّحْوِيِّينَ على عدَّةِ أقوالٍ.

١ - أجاز الجمهور من البصريين والكوفيين الجرَّ على الجوار؛ لوروده في كلام العرب شعراً ونثراً.

قال الخليل: «قَوْلهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَجُوزٍ أُمَّه) ... خَفَضَتْ (عَجُوزاً)، وَلَيْسَ من نعت (الرَّجُلِ) إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ من نعت الأُم خَفَضَتْه على القُرب

(١) المحتسب لابن جنِّي ٢/٢٨٩، وينظر البحر المحيط ٩/٥٦٢.

(٢) المحتسب ٢/٢٨٩، وينظر البحر المحيط ٩/٥٦٢.

(٣) ينظر حاشية الدسوقي على المغني ٢/٣٠٣.



والجوار... كَمَا قَالُوا (هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ) خَفَضَ (خَرِبًا) وَهُوَ نَعْتُ (الْجُحْرِ)، وَإِنَّمَا خَفَضَ لِقُرْبِهِ مِنْ (ضَبَّ)، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْبُرُوجِ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾^(١) وَفِي الذَّارِيَاتِ ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾^(٢) خَفَضَ (الْمَجِيدِ)^(٣) وَ(الْمَتِينِ)^(٤) بِالْقُرْبِ وَالْجَوَارِ، وَيُقْرَأُ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِدِ (ذُو الْعَرْشِ) وَهُوَ مَحَلُّ النَّعْتِ وَالصِّفَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَالنَّعْتُ لِلْمَخْلُوقِ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِمْ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾^(٥) خَفَضَ (كَذِبًا) عَلَى الْقُرْبِ وَالْجَوَارِ وَمَجَازَهُ (كَذِبًا) عَلَى مَعْنَى وَجَاءُوا كَذِبًا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ.^(٦)

قَالَ الشَّاعِرُ:^(٧)



(١) سورة البروج، الآية (١٥).

(٢) سورة الذاريات من الآية (٥٨).

(٣) قرأها بالجر حمزة، والكسائي، وخُرج على أنه صفة ل(ربك) من قوله: "إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ"، وقيل: إنه صفة ل(العرش)، وقيل: على المجاورة. ينظر الكافي للرعيني ص ١٩٣، وتلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن بليمة ص ١٦٦، وشرح الهداية للمهدوي ٢ / ٥٥١.

(٤) هي قراءة يحيى بن وثاب، والأعمش، وقد سبق توثيقها.

(٥) سورة يوسف من الآية (١٨).

(٦) وقيل في إعراب (كذب) بالجر: نعت ل(دم)، وهو من قبيل النعت بالمصدر على سبيل المبالغة، نحو (جاء رجلٌ عدلٌ)، أو على حذف مضاف، أي (ذو عدل)، وأمّا بالنصب فيحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مصدرًا في موضع الحال من (دم)، ومجيء الحال من النكرة قليل. ينظر الدر المصون ٦ / ٤٥٧.

(٧) البيتان من بحر الطويل، وقائلهما مجهول، وهما في الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٩٥.

فَيَا مَعْشَرَ الْعُرَابِ إِنْ حَانَ شُرْبُكُمْ فَلَا تَشْرَبُوا مَا حَجَّ اللَّهُ رَاكِبٍ
شَرَابًا لِعِزْوَانِ الْخَبِيثِ فَإِنَّهُ يِبَاهِتْكُمْ مِنْهُ بِأَيْمَانِ كَذِبٍ
فخفَضَ (رَاكِبًا) عَلَى الْقُرْبِ وَالْجَوَارِ، وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ بِفِعْلِهِ ^(١).



قال سيويوه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هَذَا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ (الخرِب) نعت (الجحر) و(الجحر) رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعتٍ لـ(الضَّبِّ)، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضِيفَ إِلَى (الضَّبِّ)، فجرُّوه؛ لأنَّه نكرةٌ كـ(الضَّبِّ)، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ (الضَّبِّ)، ولأنَّه صار هو و(الضَّبِّ) بمنزلة اسمٍ واحدٍ» ^(٢).

وقال المبرد: «وقد حملهم قرب العامِلِ على أن قال بعضهم: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، وَإِنَّمَا الصِّفَةُ لِلْجَحْرِ فَكَيْفَ بِمَا يَصِحُّ مَعْنَاهُ؟» ^(٣)
وقال أبو البقاء: «والإعراب الذي يقال هو على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتِه، فقد جاء في القرآن والشعر» ^(٤).

٢ - ذهب الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْجَرََّ عَلَى الْجَوَارِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، يَقُولُ فِي قِرَاءَةِ ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بجر اللام في أرجلكم: «ويجوز الجر على الإِتِّبَاعِ، وهو في المعنى (الغسل)، نحو (هذا جحر ضب

(١) الجمل في النحول للخليل بن أحمد الفراهيدي ص ١٩٤، ١٩٥.

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٦.

(٣) المقتضب ٤ / ٧٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٤٢٢.

خرب)، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار»

٣ - ذهب الفراء إلى أن الجر على الجوار مقصور على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه.^(١)

٤ - أنكر السيرافي، وابن جني الخفض على الجوار، وأوَّلا كلمة (خرب) في قول العرب على أنه صفة لـ(ضب)، بمعنى أن أصل القول: (هذا جحر ضبٌّ خربٌ جحره) ، فيكون (خرب) نعتاً لـ(ضب)، وإن كان في الحقيقة نعتاً لـ(الجحر)، كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه) فتجعل (قائماً) نعتاً لـ(رجل)، وإن كان القيام لـ(الأب)، لا لـ(الرجل).^(٢)

والخلاصة أن قراءة (المتين) بالجرِّ حُمِلتْ على أنها وصف لـ(القوة) على معنى الاقتدار، أو أن (القوة) بمعنى (الحبل)، فذَكَرَ وصفها، فكأنه قال: (إنَّ الله هو الرزاق ذو الحبل المتين)، أو على أن (فعلياً) قد كَثُرَ مجيئه وصفاً للمؤنث كقولهم: (حُلَّةٌ خَصِيفٌ)،^(٣) و(مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ)، و(رِيحٌ خَرِيقٌ)^(٤)، أو أن (القوة) مؤنث غير حقيقي، يجوز في وصفه التذكير



(١) نسب هذا القول للفراء السيوطي في الهمع ٢ / ٤٤١، ٤٤٢، ولم أجد في معاني القرآن ما يدل على هذا، غير أني لم أجده يحمل آية من الآيات التي قيل فيها بالجوار عليه. ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٠١، ٢ / ٧٤، ٧٥، ٣ / ١٢٣.

(٢) ينظر الخصائص ١ / ١٩١، ومغني اللبيب ص ٨٩٦، وهمع الهوامع ٢ / ٤٤١، وحاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣٠٤.

(٣) (حلة خصيف) أي: ذات لونين، بياض، وسوادا.

(٤) (ريح خريق) أي: شديدة البرد، كثيرة الهبوب.

والتأنيث، فهو ك (الموعظة)، في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(١) أي (وَعِظٌ)، و (الصيحة) في قوله تعالى ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٢) أي : (الصياح والصوت)، وهذا الوجه هو ما اختاره الشيخ الأقليشي، تبعاً للزجاج، وأرى أن حمل القراءة على أحد هذه الأوجه أولى من حملها على الجر على الجوار؛ لما قرره بعضهم من أن الجرَّ على الجوار لا يُصارُ إليه إلا عند الحاجة.^(٣)



وقد ذكر الأقليشي أن قراءة ابن وثاب، والأعمش مأل إليها بعضهم، وخرَّجها على أن (القوة) مؤنث غير حقيقي؛ فراراً من قراءة الرفع من حيث رأى أن الله تعالى لا يوصف بأنه (متين)، كما لا يوصف بأنه (جلدٌ)، فجعل (المتين) من صفات (القوة)، وهذا لا يلزم؛ لأن الشريعة قد جاءت بأسماء من هذا القبيل، ك(الصبور) في أسماء الله تعالى، فعلى هذا يكون (المتين)، وصفاً لله تعالى في قراءة الرفع، ووزنه (فعليل).^(٤)

ومعنى كلام الأقليشي أن مَنْ فَرَّ من قراءة الرفع إلى قراءة الجر من حيث رأى أن (المتين) وصف لـ(الله)، وهو مأخوذ من المتانة والصلابة،

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٧٥).

(٢) سورة هود، من الآية (٦٧).

(٣) ينظر الدر المصون ١٠ / ٦١، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٨ / ١٠١، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٣٠٤.

(٤) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ٢ / ٧٢٤.

وهي في الأصل نقيضة الرّخاوة، ولا يجوز إطلاق ذلك على الله. ^(١)

قال ابن العربي: «قال علماءنا: لولا ورود الشرع بتسمية (المتين) ما سميناه به، فإنه بمطلق اللغة يوجب الصلابة، وذلك عنه منفي» ^(٢)

ثم ذكر الأقبلي أنه لا مانع من إطلاق هذا الوصف على الله؛ اتساعاً ومجازاً ومبالغةً في الوصف بأنه قوي، وقد ورد في الشريعة مثل هذا كـ(الصبور)، فالصبور من صيغ المبالغة على وزن (فَعُول) مأخوذ من (الصّبر)، وهو يُبْنَى على تحمّل المكروه، وتجرّع الغصص ^(٣) والتجلّد على مَضُض المَحَن؛ ضرورة، وتكُلُفًا، وتَجَلُّدًا، وليس التكلف والتجرع والضرورة من أوصافه تعالى، ومع ذلك يوصف الله - عزوجل - بـ(الصبور)، وهو الذي لا يعاجل العصاة بالانتقام منهم، بل يُؤَخَّر ذلك إلى أجلٍ مسمى، وهذا هو معنى قول النبي - ﷺ - في الحديث الصحيح: «لا أحدَ أَصْبَرُ على أذى سمعِهِ من الله، يجعلون له الولدَ وهو يُعافِيهم ويرزقهم» ^(٤)، فمعنى الصبور في صفة الله تعالى قريب من معنى الحليم، إلا أن الفرق بين الأمرين: أنهم لا يَأْمُنُونَ العقوبة في صفة الصبور، كما يأمنون



(١) ينظر اشتقاق أسماء الله الحسنی للزجاجي ص ١٩٤.

(٢) الأسنی في شرح أسماء الله الحسنی للقرطبي ص ٢٦٣.

(٣) الغصص: ما اعترض في الحلق من طعام أو شراب. ينظر تهذيب اللغة ٨ / ٢٥١.

(٤) أخرجه مسلم ٤ / ٢١٦٠ كتاب صفات المنافقين (باب: لأحد أصبر على أذى من

الله عز وجل) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

منها في صفة الحليم.^(١)

قال الزجاجي: «مجاز (المتين) في صفاته عز وجل أنه يراد به (القوي)»،
وليس بمحمول على الحقيقة في اللفظ، وإنما هو مجاز كأنه جعل قوله:
﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ عبارة عن وصفه عز وجل بالقوة والمبالغة في ذلك،
و(المتين) في صفات غير الله يُدْهَبُ به إلى الغِلْظِ^(٢) والشَّخْنِ^(٣)، وهذا ممتنع
في صفاته عز وجل، ولكن مجازه ما ذكرت لك، ويقال: (هذا ثوب متين)
أي: غليظ.^(٤)

﴿٥٠٤٤٤٤٤﴾



(١) ينظر معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، للحافظ بن أحمد بن علي الحكمي ١/٥٤.

(٢) الغِلْظُ: ضِدُّ الرِّقَّةِ فِي الحَلْقِ والطَّبْعِ والفِعْلِ والمَنْطِقِ والعَيْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. اللسان (غ ل ظ)

(٣) تَخُنَ الشَّيْءُ نُحُونَةً وَتَحَانَةً وَتَخَنًا فَهُوَ تَخِينٌ: كُنُفٌ وَعَلْظٌ وَصَلْبٌ. اللسان (غ ل ظ)

(٤) اشتقاق أسماء الله الحسنی للزجاجي ص ١٩٤ و ينظر الفروق اللغوية ص ٤٧٦.

وزن (أول) واشتقاقه

قال الأقبليشي: «ووزن (أول) : (أفعل)، واشتقاقه من (أل يؤول)؛ إذا رجع، والأول هو الرجوع، فكان (الأول): هو الذي يرجع إليه من بعده، ألا ترى أن الأعداد كلها ترجع إلى الواحد الذي هو أولها، وكل موجود في الوجود فمرجه إلى الله تعالى، الذي وجوده سابق على وجود الكل، وهو الأول على الحقيقة؛ أي السابق وجوده وجود غيره»^(١)

التوضيح:

للعلماء في وزن (أول)، واشتقاقه عدة أقوال أشهرها ما يلي:
القول الأول: ذهب البصريون إلى أن (أول) أصله (وول) أي: حروفه الأصول (واو، وواو، ولام)؛ أدغمت الواو في الواو فصار (أول)، وهمزته زائدة كـ(أفضل).

قال سيبويه: «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد، وإلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا: (أول)، و(أوائل)، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف»^(٢).

ووزن (أول) عندهم (أفعل)، ويبدل على ذلك أمران:
١ - اتصال (من) به، نحو (أنا أول من فلان).
٢ - أن مؤنثه جاء على الفعلية، نحو (الأولى)، كـ(الأكبر، والكبرى)، و(الأطول، والطولى)^(٣).

(١) ينظر الإنشاء في شرح حقائق الصفات والأسماء ١/٣١٣، ٣١٤.

(٢) الكتاب ٤/٣٧٠، وينظر المسائل الشيرازيات ١/٣، والمنصف ٢/٢٠١، وشرح المفصل ٦/٣٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦/٣٤.

قال سيبويه: «وَأَمَّا (أَوَّل) فَهِيَ (أَفْعَل) يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هُوَ أَوَّلٌ مِنْهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَوَّلِ مَنْكَ)، وَ(الْأُولَى)».^(١)

وقال ابن جنبي: «قَوْلُهُمْ: (هُوَ أَوَّلُ مَنْكَ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (هُوَ أَطْوَلُ مَنْكَ)، فَكَمَا أَنَّ (أَطْوَلُ): (أَفْعَلُ)، فَكَذَلِكَ (أَوَّلُ)، وَلِزُومِ (مِنْ) لِهَذَا، كَلِزُومِ (مِنْ) لِذَاكَ».^(٢)



واشتقاقه من (أَل، يُووَلُ)، أَي (رَجَعَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَوَّلِهِ.^(٣) وهذا الاشتقاق نصّ عليه الشيخ الأقبليشي.

القول الثاني: ونسبه ابن جنبي إلى الكوفيين، وهو أن (أَوَّل) على وزن (أَفْعَلُ)، ويجوز أن يكون من (وَأَلُ)، بمعنى (نَجَا)؛ لِأَنَّ النَّجَاةَ فِي السَّبْقِ، وَأَصْلُهُ (أَوَّأَلُ)، خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَّةُ، فَأُبْدِلْتُ وَاوًا، وَأَدْغَمْتُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (أَلْتُ)، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ (أَأْوَلُ) أُبْدِلْتُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَّةَ حَرْفَ مَدٍّ مِنْ جِنْسِ الْأُولَى، وَأَدْغَمْتُ.

قال ابن جنبي: «وَحَكِي ثَعْلَبٌ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ (أَوَّلَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (وَأَلْتُ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (أَلْتُ)، فَإِذَا كَانَ مِنْ (وَأَلْتُ)، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ (أَوَّأَلُ)، وَإِذَا كَانَ مِنْ (أَلْتُ)، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ (أَأْوَلُ)».^(٤)

ورُدَّ هذا بأنَّ الوجهين فيهما مخالفةٌ للقياس؛ لِأَنَّ (أَوَّلَ) لو كان في الأصل (أَوَّأَلُ) لجاز أن يجيء على أصله، ولم يُسَمَّعْ هذا عن العرب، ولو كان من (أَلْتُ) لقليل: (أَأْوَلُ)، فَأَمَّا أَنْ تُبَدَّلَ الْهَمْزَةُ، أَوْ الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ

(١) الكتاب ٣/ ١٩٥.

(٢) المنصف ٢/ ٢٠١. وينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٤٧، وشرح المفصل ٦/ ٣٤.

(٣) ينظر شرح الكافية ٣/ ٤٦٠.

(٤) المنصف لابن جنبي ٢/ ٢٠٢، ونظر شرح الكافية ٣/ ٤٦٠.

الهمزة واوًا، فهذا غير معروف.^(١)

القول الثالث: ونُسب أيضًا إلى الكوفيين، وهو أن (أَوَّل) على وزن (فَوَعَلَ) من (وَوَلَ)، وأصله (أَوَّل)، أو من (وَأَل)، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، ويضعفه اتصال (مِنْ) به على حد اتصالها بأفعل التفضيل، مع منعه من الصَّرف؛ لقولهم: (ما لقيتكَ مُذْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ)، فجرى هذا مجرى قولهم: (هو أعلم من عمرو).^(٢)



قال الرضوي: «قال الكوفيون: هو (فَوَعَلَ) من: (وَأَل)، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: (فَوَعَلَ)، من تركيب (وَوَلَ)، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بـ(مِنْ) مبطلان لكونه (فَوَعَلًا)».^(٣)

والراجح من هذه الأقوال هو القول الأول، وهو ما ذهب إليه البصريون، من أن (أَوَّل) أصله (وَوَلَ)، ووزنه (أَفْعَل) بدليل مجيء (مِنْ) بعده جارة للمفصول، نحو (أنا أول من فلان)، ومجيء مؤنثه على وزن الفعل، نحو (الأولى)، كـ(الأكبر، والكبرى)، ثم إن هذا القول لم يعترض عليه، كما اعترض على غيره، وقد اختاره الشيخ الأقبلي، ولم يذكر غيره، وذكر أنه من (أَل يُووَل) بمعنى (رَجَعَ)، والله عز وجل هو الأول، وكل موجود في الوجود فمرجع إليه سبحانه.

٤٦٧٨٩٠١

(١) ينظر المنصف ٢/ ٢٠٤، ٢٠١.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٤٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٨.

لفظ الجلالة (الله) بين الارتجال والاشتقاق

قال الأقبليشي: «أما (الله)، فالكلام فيه: هل هو اسم مرتجل، أو مشتق؟ وإن كان مشتقاً فمن أي شيء اشتق؟ وهل (الله) و(إله) اسمان على حيالهما، ك(رب)، و(حق)، أم أصل (الله): إله؟»^(١)

وقد أجاب الشيخ الأقبليشي عن كل هذه الأمور في عدة صفحات من كتابه، وفصلت عدم نقل النص؛ خشية الإطالة، وسيوضح رأي الشيخ من خلال مناقشة هذه المسألة.

التوضيح:

لفظ الجلالة (الله) اسم مختص بالمعبود سبحانه وتعالى، وبه تفرّد؛ فلم يطلق على غيره سبحانه، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٢)، يعني: أن كل اسم مشترك بينه وبين غيره له على الحقيقة، ولغيره على المجاز، إلا هذا الاسم، فإنه مختص به، لأن فيه معنى الربوبية، والمعاني كلها تحته.^(٣)

جاء في البحر المديد: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ أي: شبيهاً ونظيراً، أو هل تعلم أحداً تسمى بهذا الاسم غير الله تعالى؟^(٤)

وقد اختلفت كلمة العلماء في هذا الاسم العظيم، من حيث الاشتقاق والارتجال، وذكر هذا الاختلاف مفصلاً الشيخ الأقبليشي، وغيره، وذلك

(١) الإنباء في شرح الأسماء والصفات ١/ ٢٥٢.

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٥).

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ١/ ٩٦، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م، والكشاف ١/ ٦.

(٤) البحر المديد لأحمد بن محمد بن عجيبة ٤/ ٣٤٥.

على قولين:

القول الأول: أن هذا الاسم مشتق غير مرتجل، وأن الألف واللام داخلتان عليه، ونسب الأقبليشي هذا القول إلى طائفة من العلماء كابن عباس، والمحاسبي، والخليل بن أحمد في أحد قوليهِ.^(١)

واستدل هؤلاء على صحة مذهبهم بقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٢) أف(إِلاه) على وزن (فِعَال) بمعنى (مفعول)، كأنه (مألوه)، أي: مستحق للعبادة، يعبد الخلق ويألوهونه، وهو مشتق من (أله يألوه إلهة)، أي عبَد عبادة، والمصدر (الألوهية)، أو (التألّه) أي: الذي يألوه العباد، بمعنى: يعبدونه^(٣)، ومنه قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما: ﴿وَيَذْرُوكَ وَإِلَاهَتَكَ﴾^(٤)، أي (يذرك وعبادتك)،^(٥) ومنه قول رؤبة:^(٦)



(١) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء ٢٥٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٢٤٦/١، ومعنى لا إله إلا الله للزركشي ص ١١٠.

(٢) سورة الزخرف، من الآية ٨٤.

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٦٠/١.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة الأعراف. وينظر القراءة في معاني القرآن للفراء ٣٩١/١، ومختصر ابن خالويه ص ٤٥، والمحتسب ٢٥٦/١، والكشاف ١٠٤/٢، والإتحاف ٦٠/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٩١/١.

(٦) الرجز، في ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٦٥، والعين ٣٢/٤، والمحتسب ٢٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١، وشرح الملوكي في التصريف ص ٣٥٩. و(المدّة) يضارع المدح، ويكون في نعت الجمال والهيئة، أمّا المدح فيكون في كل شيء.

والشاهد قوله: (تألّه)؛ حيث جاء التأله بمعنى التنسك والتعبّد.

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِي
فد(التأله) مصدر بمعنى: التَّعَبُّدُ. (١)

واختلف القائلون بذلك في أصل هذه الكلمة، قبل دخول الألف واللام، على عدة مذاهب، أهمها :

١ - أَنَّ أَصْلَهُ (إِلَاةٌ) بوزن (فِعَالٌ)، ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَصَارَ (الِإِلَاةُ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، بِإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، فَصَارَ (أَلِلَاةُ)، ثُمَّ أُدْغِمَتِ اللَّامُ الْأُولَى بَعْدَ أَنْ سَلِبَتْ حَرَكَتِهَا فِي اللَّامِ الثَّانِيَةِ، فَصَارَ (اللَّهِ)، وَلَمْ يَنْسَبِ الشَّيْخُ الْأَقْبَلِيْشِيُّ هَذَا الْمَذْهَبَ لِأَحَدٍ، (٢) وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي سَيَبُويَه (٣)، وَنَسَبَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ إِلَى يُونُسَ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَالْكَسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَقَطْرِب. (٤)

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْطَعُ هَمْزَةَ لَامِ التَّعْرِيفِ مِنْ اسْمِ الْجَلَالَةِ فِي النِّدَاءِ، فَيَقُولُ: (يَا اللَّهُ)؛ لِيَدْلُوًّا بِقَطْعِهَا عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ عَوْضٌ مِنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ، وَأَنَّ حَذْفَ الْهَمْزَةِ، وَالِاسْتِعَاضَةَ عَنْهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَاقِعٌ فِي غَيْرِ اسْمِ الْجَلَالَةِ، نَحْوِ (نَاسِ) الَّذِي أَصْلُهُ (أُنَاسُ)، وَقَدْ كَثُرَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ فِيهِ، إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

قال سيبويه: « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: (يا الله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٧، وشرح الملوكي في التصريف ص ٣٥٩.

(٢) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقبليشي ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

(٤) ينظر ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦، وتصريف الملوكي لابن يعيش ص ٣٦٠.

الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك)، من قَبْلِ أَنْ (الذي قال ذلك) وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة (زيد وعمرو) غالباً، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ: (يا أيُّها الذي قال ذلك)، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة (زيد وعمرو) لم يجرُ ذاً فيه، وكأنَّ الاسمَ -والله أعلم- (إله)، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألفَ وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً مما يقوِّيه أن يكونَ بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك (أناس)، فإذا أدخلت الألف واللام قلتَ: (النَّاس)؛ إلا أنَّ (الناس) قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرةً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك»^(١).



واعترض المازني على هذا القول بأن لفظ الجلالة (الله) لو كان أصله (الإله)، ثم حُفِّفَ بحذف الهمزة، لكان معناه في حال التخفيف كمعناه حال تحقيقها، مثل (النَّاس والأناس)، فهما بمعنى واحد، ولو كان لفظ الجلالة كذلك، لما كان (الله) مزياً على (الإله)، وقد استعمل (الإله) لغير (الله)، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَقَالُوا ءِآلِھَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾^(٣)، أمَّا (الله) فلم يستعمل إلا لـ(الله) تعالى فدل ذلك على أنه ليس مأخوذاً من (الإله).^(٤)

وأجاب عن ذلك الأقبليشي بأن لفظ الجلالة لمَّا نُقل من العموم إلى

(١) الكتاب ٢/ ١٩٥، ١٩٦، وينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥،

والكشاف ٦/ ١، والجنى الداني ص ٢٢٠.

(٢) سورة طه، من الآية (٩٧).

(٣) سورة الزخرف، من الآية (٥٨).

(٤) ينظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٥٦.

الخصوص حدث له بالنقل معني لم يكن قبله، ففي قولنا: (الله) معني ليس في قولنا (الإله)، كما أنّ في قول (العباس، والحارس) معني لم يكن قبل ذلك لهذه الصفات.^(١)



٢ - أنّ أصل (الله): (لأه) بوزن (فعل)، من (لأه، يليه)، أي: ارتفع، ومنه قيل للشمس: (إِلاهة)؛ لاتخاذهم إياها معبوداً،^(٢) ثم أُدخِلَ عليه الألفُ واللام، فقيل: (الله)، وقد نسب الزجاجيُّ هذا القول إلى سيبويه؛ إذ قال: «وقال سيبويه في موضع آخر: من العرب من يقول: (لَهْيَ أَبوك)، يريد (لاه أَبوك)، وتقديره على هذا القول (فعل)، والوزن وزن (باب ودار)، واللفظ عليه»^(٣).

ودليل هذا القول قول بعض العرب: (لَهْيَ أَبوك)، وقول ذي الإصبع العدواني:^(٤)

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديتاني فتخزوني

(١) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقلبي ١/ ٢٦٤، ٢٦٥، ومعني (لا إله إلا الله) للزركشي ص ١١٣، ١١٤.

(٢) ينظر الدر المصون ١/ ٢٤.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ٥٧.

(٤) البيت من بحر البسيط، من قصيدة طويلة مشهورة لذي الإصبع العدواني يعاتب فيها ابن عم له، وهي في مجموعها من الأخلاق الحسنة، وهوفي الخصائص ٢/ ٢٨٨، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٣، ولسان العرب (ف ض ل)، والجني الداني ص ٢٤٦، والتصريح ٢/ ١٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٩، والأغاني ٣/ ١٠٨، والخزانة ٧/ ١٧٣، والدرر ٤/ ١٤٣.

والشاهد فيه قوله: (لاه ابن عمك) حيث حذف لام الجرّ مع إرادتها.

أراد (الله ابن عمك)، فحذف لام الجر؟^(١)

وقول الأعشى:^(٢)

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لِأَهْهُ الْكُبَّارُ
٣ - أَنْ أَصَلَ (الله): (وِلَاةً) مِنْ (وَلَةٍ) بِمَعْنَى (طَرِبَ)؛ لَكُونَ كُلِّ مَخْلُوقٍ
يَطْرُبُ عَقْلُهُ وَقَلْبُهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ تَعَالَى^(٣)، فَأَبْدَلَتْ الْوَاوُ؛ لِانْكَسَارِهَا هَمْزَةً، كَمَا
قَالُوا فِي (وِشَاحٍ، وَوِعَاءٍ): (إِشَاحٍ، وَإِعَاءٍ)، ثُمَّ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ
لِلتَّعْرِيفِ، فَقَالُوا: (الْإِلَآهَ)، ثُمَّ حَذَفُوا هَمْزَتَهُ بَعْدَ إِقْبَاعِ حَرَكَتِهَا عَلَى لَامِ
التَّعْرِيفِ، فَصَارَ: (الِلَّآهَ)، فَاجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ مَتَحْرِكَانِ، فَأَسْكَنُوا الْأَوَّلَ،
وَأَدْغَمُوهُ فِي الثَّانِي، وَفَحَّمُوا لَامَهُ، فَقَالُوا: (اللهَ)، فَكَانَ مَعْنَاهُ عَلَى هَذَا
الْمَذْهَبِ: أَنْ يَكُونَ الْوَلَةُ مِنَ الْعِبَادِ إِلَيْهِ جَلَّتْ عِزَّتُهُ، وَعُزِّيَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى
الْخَلِيلِ.^(٤)

وَرَدَّ الْفَارِسِيُّ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَوْ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ لَجَازَ النَّطْقُ
بِالْأَصْلِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَمَعَ عَلَى (أَوْلِهَةٍ)،
كـ(أَوْعِيَةٍ، وَأَوْشَحَةٍ)، فَتَرَدُّ الْهَمْزَةُ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ مِمَّا تُرَدُّ بِهِ

(١) ينظر مجالس العلماء ص ٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٤.

(٢) البيت من مخلع البسيط، وهو في ديوان الأعشى ص ١٦٥، والمحتسب ١ / ٢٥٦،

وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١، وشرح الملوكي ص ٣٥٩ والخزانة ٢ / ٢٣٤.

والشاهد في قوله: (لأهه)، حيث استدل به على أن أصل (الله: لاه).

(٣) ينظر بصائر ذوي التمييز ٢ / ١٤.

(٤) ينظر الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ١ / ٢٧٠، وأمالي ابن

الشجري ٢ / ١٩٧، ١٩٨، والتبيان للعكبري ١ / ٤، وشرح الملوكي في التصريف

ص ٣٦٠، والدر المصون ١ / ٢٦.

الأشياء إلى أصولها، ولم يُسمع جمع (إله) إلا على (آلهة).^(١)

وذكر الأقلبي أن الألف واللام في لفظ الجلالة على المذاهب الثلاثة زائدتان لازمتان لهذه الكلمة، كلزومهما في بعض الأسماء، ك(السَّمَك)^(٢)، و(العَيُوق)^(٣)، و(الدَّبْران)^(٤)، فإنها أسماء جعلت خاصة لذوات بأعيانها، وخصت بالألف واللام، فصارتا كأنهما من نفس الكلمة، كذلك سيقت الألف واللام في (الله) للاختصاص، وخصت بهذا الاسم ذات الله وحدها من بين سائر الذوات الموجودة، فكأنهما من نفس الكلمة.

وما ذكره الأقلبي هو ما أشار إليه سيبويه بقوله: «وَأَمَّا مَا لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَمْ يَسْقُطَا مِنْهُ، فَإِنَّمَا جُعِلَ الشَّيْءُ الَّذِي يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ وَأَمَّا (الدَّبْران) وَالسَّمَكُ وَالْعَيُوقُ، وَهَذَا النَّحْوُ، فَإِنَّمَا يَلْزِمُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ عِنْدَهُمُ الشَّيْءُ بَعِينُهُ».^(٥)

وقد تكون الألف واللام للعهد، وكذلك هما في جميع صفات الله تعالى، فإذا قلنا: (الله، والإله، والرب، والرحيم)، فمعناه: الذي عهدت منه الألوهية، ولم يزل كذلك، والذي عهدت منه الربوبية والرحمة إلى سائر

(١) ينظر المسائل الحلبيات ص ٣٣٦، ٣٣٧، والدر المصون ١ / ٢٧.

(٢) (السَّمَكُ) : نجم في السماء معروف ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢ / ٤٠٣.

(٣) (العَيُوقُ) : نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء. ينظر المعجم الوسيط (ع و ق).

(٤) (الدَّبْران) : نجم بين الثريا والجوزاء. ينظر المعجم الوسيط (د ب ر).

(٥) الكتاب ٢ / ١٠١، ١٠٢، وينظر المقتضب ٤ / ٣٢٥، واللامات للزجاجي ص ٤٦.



ذلك من الصفات.^(١)

وقيل: (أل) فيه للغلبة، لأنَّ الإله يطلق على المعبود بحق، أو باطل. و(الله) لا يطلق إلا على المعبود بحق، فصار كالنجم للثريا. وردَّ بأنَّ الكلام فيه بعد الحذف والنقل والإدغام لا يطلق إلا على المعبود بحق فقط، فلا يصحَّ أن تكون (أل) فيه للغلبة.^(٢)



وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الألف واللام في (الله) جاءتا للتفخيم والتعظيم،^(٣) وأنكر ذلك حذاق النحويين، وقالوا: لم نجد في كلام العرب اسمًا فُخِّمَ، وعظِّمَ بدخول الألف واللام عليه، فنقيس هذه الكلمة عليه، وما وُجِدَ من ذلك في الشعرِ كقول أبي النجم العجلي:^(٤)

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلِيٍّ قُصُورِهَا
فليس بحجَّة؛ لأنَّ ضرورة الشعرِ تُبَيِّحُ ما لا يجوز في الكلام.^(٥)
القول الثاني: أنَّ لفظَ الجلالة (الله) اسمٌ مُرْتَجَلٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ

(١) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ١/ ٢٦٠، وينظر معنى (لا إله إلا الله) للزرکشي ص ١٦، والمجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقي ص ٢٩.

(٢) ينظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٩.

(٣) ينظر الإنباء ١/ ٢٦٠، والجنى الداني ص ٢٠٠.

(٤) الرجز في ديوان أبي النجم العجلي ص ٢١٢، والمقتضب ٤/ ٤٩، والحلييات ص ٢٨٨، والمنصف ٣/ ١٣٤، والإنصاف ١/ ٣١٧، وشرح المفصل ١/ ٤٤، ومغنى اللبيب ص ٥٢.

والشاهد فيه: ادخال الألف واللام على (عمرو) للضرورة الشعرية، وإذا دخله الألف واللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميّزة بينه وبين (عمر).

(٥) ينظر شرح كتاب سيويه للسيراقي ٢/ ٣١٩، والإنباء ١/ ٢٦١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٧، والجنى الداني ص ٢٠١.

استعمل من أول الأمر اسمًا لله - سبحانه وتعالى- لا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى
المَعْبُودِ بِحَقٍّ، وَعُزِّيَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

قال الخليل: «وليس (الله) من الأسماء التي يجوزُ منها اشتقاقُ فِعْلٍ، كما
يجوزُ في: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١).



وقال الأقليشي: «ذهب الشافعي، والحسين بن الفضل، والخليل بن
أحمد في أحد قوليه، وجماعة من حذّاق العلماء إلى أنَّ اسمَ الله تعالى
مرتجل غير مشتقٍّ مِنْ صِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ، وَلَا فِعْلِيَّةٍ، بَلْ هُوَ اسْمٌ خَاصٌّ لذَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى، بِمِثَابَةِ الاسْمِ الْعِلْمِ لِغَيْرِهِ، لَا أَنَّهُ اسْمٌ عَلِمَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْلَامِ إِنَّمَا
سَيِّقَتْ لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

وقال ابن يعيش: «ذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل
للعلمية، غير مشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه، كما يجوز نزعهما
من (الرحمن الرحيم)»^(٣).

واستدلَّ هؤلاء العلماء على صحَّةِ مذهبهم بعدة أدلة من أهمها:^(٤)
١- أنَّ جميع أسماء الله تعالى تُنسَبُ إلى هذا الاسم، ولا يُنسب هو إلى
شيءٍ منها، نقول: (الرحمنُ من أسماءِ الله تعالى)، و(العليم من أسماءِ الله)،

(١) العين ٤ / ٩٤ .

(٢) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ١/٢٥٣، ٢٥٤، وينظر معاني
القرآن وإعرابه لابن كيسان ص ٣٥٥، والنُّكْت لابن فضال ١/٢٥، ومجالس العلماء
للزجاجي ص ٥٦، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٤٥، ومعنى (لا إله إلا
الله) للزرکشي ص ١١٢ .

(٣) شرح المفصل ١/٣ .

(٤) ينظر الإنباء ١/٢٨٠ والكشاف ١/٦ ونتائج الفكر ص ٤١ والممتع في التصريف
لابن عصفور ١/٤١، وبصائر ذوي التمييز ٢/١٢ .

وهكذا في جميع أسمائه، ولا نقول: (الله من أسماء العليم)، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(١)، فنسب جميع الأسماء إليه، ولم يجعل ذلك لغيره. ٢ - أن الأسماء المشتقة صفات والصفات لا يمكن ذكرها إلا بعد الموصوفاً فلا بُدَّ لذاتِ الصِّفة من اسم يتقدَّمها.

٣ - أن اسم الجلالة (الله) سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتقُّ منها، ولا يجوز اشتقاق الاسم من معنى يكون الاسم سابقاً له، ألا ترى أنه لما كان في الأزل عالماً قادراً حياً لم تكن هذه الأسماء مشتقة من معانٍ حادثَةٍ لم تكن موجودة في الأزل.

وعلى هذا القول تكون الألف واللام في اسم (الله) من نفس الكلمة، بمنزلة الزاي من (زيد)^(٢)، أو هما لازمتان لهذه الكلمة؛ للتعظيم، ودفع الشَّياع، كلزومهما في (الذي، والتي)؛ إذ دخلا لإصلاح اللفظ، لا لمعنى التعريف؛ لأنَّهما يتعرفان بالصلة.^(٣)

والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم، ولم تدخلا للتعريف، دخول حرف النداء عليه، كقولك: (يا الله اغفر لي)، وحرف النداء لا يجتمع مع الألف واللام؛ لأنَّ النداء يُعرِّف الاسم بالإشارة والخطاب، والألف واللام يعرّفانه، فلا يجتمع على اسم تعريفان مختلفان، ألا ترى أنك لا تقول: (يا الرحمن)، ولا: (يا الرحيم)، كما تقول: (يا الله)، فدَلَّ على أنَّهما من بنية الاسم.^(٤)

١) سورة الأعراف، من الآية ١٨٠.

٢) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ١/ ٢٥٤.

٣) نظر شرح الملوكي ص ٣٥٨، ٣٥٩.

٤) شأن الدعاء للخطابي، ص ٣٥، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، طبعة دار الثقافة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٩٢م، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ١/ ٦١.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض العلماء نقل أن لفظ الجلالة ليس أصله عربياً، بل هو معرب، وهو من بقايا اللغات السامية، وهو سرياني الموضع، وأصله (لاها)، فعربته العرب، فقالوا: (الله)، وقد وصف السمين الحلبي هذا القول بالغريب^(١).



والخلاصة أن العلماء مختلفون في اسم الجلالة (الله)، هل هو مرتجل، أو مشتق؟ وقد ذكر هذا الاختلاف الشيخ الأقليشي، ورجح القول بأنه مشتق، معللاً ذلك بأن اشتقاقه جاء على وفاق المعاني الثابتة لله تعالى^(٢).

والرّاجح أن لفظ الجلالة (الله) علمٌ عربيٌّ مرتجلٌ، غير مشتق من غيره؛ حتى يبقى لهذا الاسم خصوصيته، وتنزيهاً له عن تلاعب الاشتقاقات، وأنه إذا كان مشتقاً كان صفةً والأصل في الصفة ألا تكون من الأسماء.

والقول بأنه مشتق قائم على الظن والتخمين، ولا دليل عليه، ولذا لم يرتضه كثير من النحويين، والفقهاء، وغيرهم.

قال السخاوي عن لفظ الجلالة: «قال الخليل: هو علم، اسم غير مشتق، ولا يجوز حذف الألف واللام عنه، كما يجوز من (الرحمن والرحيم)، وإلى هذا القول ذهب جماعة من أهل العربية، وجماعة من الفقهاء منهم: الشافعي - رحمه الله - وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، قالوا: هو اسم علم غير مشتق من شيء، وهذا الذي حكيناه عن الفقهاء ومن وافقهم هو الذي يعول عليه ويجب المصير إليه؛ لأن ما تقدم من الأقوال ظن وتخمين لا دليل عليه»^(٣).

(١) ينظر الدر المصون ٢٨ / ١.

(٢) الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء للأقليشي ٢٧٨ / ١.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ١٥ / ١.

الخاتمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف العرب والعجم، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ذوي الفضل والشّم، وبعد:



فقد انتهيتُ بعون الله وتوفيقه من هذه الدراسة، وتوصّلتُ من خلالها إلى عدة نتائج، أهمها ما يلي:

١ - كشفت هذه الدراسة عن مكانة النحو والصرف من العلوم الشرعية، ولاسيما الجوانب التطبيقية التي استُخدمت في مؤلفات علماء العقيدة، والتي تدلّ على تمكّنهم في هذين العلمين، ولا عجب في ذلك، فإنّ النحو عندهم شرطٌ في رتبة الاجتهاد، فالعالم في الشريعة بحاجة إلى علوم اللغة، وقوانينها، وأسرارها، وإلا كان نظره قاصراً، لا يرقى إلى الصّحة.

٢ - أظهرت هذه الدراسة العقلية الفذة التي تمتّع بها الشيخ الأقبلي في كيفية تناوله للمباحث النحوية، والصرفية، فكان يذكر آراء العلماء في المسألة دون إغفال للعقل، فيرجح بعضها، ويعترض على بعضها الآخر، مدللاً على ما يذكر بما يعزز رأيه ويقوّيه، ولم يغفل ترجيح بعض الآراء في المسألة إلا نادراً.

٣ - أن الشيخ الأقبلي كان شديد الميل إلى البصريين في معظم المباحث النحوية التي تعرض لها في ثنايا شرحه، فكثيراً ما كان يحتفل لأرائهم، ويعرضها في طليعة ما يعرضه من آراء، مشفوعة في الغالب بترجيحها على ما عداها من هذه الآراء.

٤ - استعمل الشيخ الأقبلي في كتابه (الإنباء) الشواهد النحوية المتنوعة، التي استشهد بها النحويون واللغويون على صحّة القاعدة النحوية

والصَّرْفِيَّةُ فتارةً يستشهد بالقرآن الكريم، وقراءاته المتواترة، وتارة
بفصيح كلام العرب: شعراً، ونثراً.

٥- أثبت البحث أن لفظ (أمين) عربيُّ الأصل، وليس منقولاً عن العبرية
كما ذكر الشيخ الأقليشي، أو السريانية كما ذكر غيره من العلماء.



٦- رجَّح البحث رأيَ الأقليشي في عدم جواز وصف (اللَّهَمَّ)، وهو ما
ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ لأنه لا يقع إلا في النداء خاصَّة، وليس في
حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيره، ولما ذكره بعض العلماء
من أن هذا اللفظ جامع لأسماء الله كلِّها، فهو كما قال الحسن
البصري: «اللَّهَمَّ مجمعُ الدَّعاء».

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم

﴿٢٠٢٥٠٣﴾

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصر للزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب؛ ط ١
١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، د/ محمد بن عمار بن مسعود
درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، نشر/ فرينس كرنكو،
المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/
رجب عثمان محمد ومراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي
بالقاهرة ط ١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق
د/ محمد بن عوض السهيلي، دار أضواء السلف- الرياض، ط ١، ١٣٧٣هـ
-١٩٥٤م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار،
مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأسنى في شرح أسماء اله الحسنى للقرطبي، تحقيق / عرفات بن
سليم حسونة الدمشقي، طبعة المكتبة العصرية بيروت، ط ١ ٢٠٠٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو لأبي عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د/ فايز
ترحيني، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.



- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، نشر دار المريخ بالرياض، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسه الرسالة ط١٥١٤٠هـ - ١٩٨٥م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق/ إبراهيم الإياري الهيئة العامة للشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٦٣م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي طبع دار العلم للملايين بيروت لبنان ط٦١٩٨٤م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق أ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب، ط١٩٨٢م.
- أمالي الزجاجي، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، دار الجيل، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.



- الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء لأبي العباس أحمد بن معد الأقليشي، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور / أحمد رجب أبو سالم، دار الضياء - الكويت؛ الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت بدون.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهوداً القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع طبعة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- البحر المديد لأحمد بن محمد بن عجيبة ٤ / ٣٤٥، دار الكتب العلمية - بيروت ط ٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م
- بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، ط ١، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البداية والنهاية لابن كثير القرشي، تحقيق د/ أحمد أبي ملحم وآخرين، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.
- البيسط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق / عياد بن عيد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.



- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة الحلبي ط ١.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي بركات الأنباري، تحقيق د/ طه محمد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين، مكر البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلس، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم، ط ١، ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم نشر دار الزهراء للإعلام العربي - ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.



- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، ط / دار العروبة - الكويت - ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٩٥. تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ٥، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د / فخر الدين قباوة والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د / حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ / مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشر، ط ٢ سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي بدون.
- حاشية الفاكهي على قطر الندى للشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.



- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، ١٤١٠هـ-١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث-دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط٣ ١٩٨٩م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار المكتبة العلمية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي، تحقيق وشرح/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد الخراط دار القلم دمشق ط١١١٤هـ ١٩٩١م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ط٣- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ديوان الأخطل (غياث بن غوث)، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه، وأعد فهارسه إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة- بيروت ط٢، ١٩٧٩م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١، بدون.
- ديوان البحري لوليد بين عبيد، دار صادر بيروت، بدون.



- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق / عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان حميد بنشور الهلالي، صنعه / عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق وشرح د/ إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت؛ ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت؛ ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق / وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصاوي، القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق / إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط ١، ١٩٧٢م.
- ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق / عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بيرو؛ ط ١، ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعاف بمصر ١٩٧٧م.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق / محمد أحمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري تحقيق د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط ٢ - ١٩٨٤م.



- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف ط ٣.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وآخر أدار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ١١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ينظر سنن الترمذي تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٩٨ م).
- شرح أبيات سيويه للسيرافي، تحقيق د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤١٤هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختوم دار هجر للطباعة والنشر ط ١١ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٣٣٦هـ ١٩١٨م.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق ودراسة د/ علي موسي الشوملي، مكتبة الخريجي - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبي جناح أبغدادا ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.



- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري / تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر - ط ١٤١٤ هـ / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري، مكتبة العاني - بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥، بدون.
- شرح الكافية للرضي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي (رسالة دكتوراه بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة.
- شرح المقرب لابن عصفور للدكتور علي محمد فاخر، مكتبة الآداب ط ١، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.



- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د/ فاطمة الراجحي،
جامعة الكويت ١٩٩٣م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون
السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الهداية لأبي العباس المهدي، تحقيق د/ حازم سعيد حيدر،
مكتبة الرشد- الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق د/ الشريف عبد الله
علي الحسيني، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق د/
طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها،
لأحمد بن فارس، دار الكتب العلمية ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ضوابط الفكر النحوي د. محمد عبدالفتاح الخطيب، دار البصائر،
القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للشيخ/ عبد العزيز النجار،
مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، تحقيق / محمد نظام الدين
الفتيح، دار الزمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق د/ محمود الطناحي، بعة
عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر
والتوزيع بيروت لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.



- القطع والائتلاف لأبي جعفر النحاس، تحقيق د عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية بيروت ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق / غازي مختار، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- لسان العرب لابن منظور دار المعارف مصر.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق / فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، بدون.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق محمد فؤاد سزكين أنشر الخانجي ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب شرح وتحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون دار المعارف ط ٥ بدون.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق د/ علي النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.



- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة ط ٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل الخلفية في النحو للعكبري، تحقيق د/ عبدالفتاح سليم، مكتبة الأزهر؛ ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارس، دراسة وتحقيق د/ علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد؛ ط ٢ سنة ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ علي جابر المنصوري عالم الكتب ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالغدديات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات دار المدني ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طال القيسي، تحقيق/ ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للدكتور/ عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض.



- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار أدار السور وبدون.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، للحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم - الدمام، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي أدار الحديث القاهرة ط ١١ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- معجم الأدياء الأدياء لياقوت الحموي، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- معنى (لا إله إلا الله) للزرکشي تحقيق: علي محيي الدين، دار الاعتصام ط ٢، ١٩٨٢ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن المبارك والأستاذ/ محمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني أدار الفكر ط ١١ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملح، نشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٣ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البناء، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.



- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرداً تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق د / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العافي، بغداد ١٩٨٦م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلى تحقيق د / محمد إبراهيم البناء دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو وكتب التفسير، د / إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنش والتوزيع والإعلام- ليبيا، ط ٣، ١٣٩٩هـ-١٩٩٠.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار؛ ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري، تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، لصالح الدين خليل أبيك الصفدي، تحقيق / أحمد الأرناؤوط، ويحيى مصطفى، دار إحياء التراث بيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

